www.kassioun.org

الاربعاء 7 كانون الثاني 2026

حزب الإرادة الشعبية

«إصدار خاص»

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

إصدار خاص - 14 صفحة ● مجاني ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

تضع قاسيون في عددها الخاص هذا، بين أيدي الرفاق في حزب الإرادة الشعبية، وعموم المهتمين من الشعب السوري، مشاريع ثلاث وثائق هي «البرنامج، النظام الداخلي، القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»، والتي ستجري مناقشتها وإقرارها في المؤتمر العام القادم للحزب بعد إثرائها بالتعديلات والاقتراحات.

وستستقبل قاسيون خلال الفترة القادمة، عبر معرفاتها الرسمية، اقتراحات التعديلات والإضافات من الرفاق والأصدقاء.

مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية

المقدمة

يمثّل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريّين بسواعدهم وأدمغتهم، ويناضل من أجل اعترافهم به كممثّل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مدخلَه الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء مجتمع العدالة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

يَعتمدُ حزبُ الإرادة الشعبية النظرية العلمية الثورية مرجعية فكرية له، والتي وضع أسسها قادة ومفكرون كبار مثل ماركس، إنجلز، ولينين، ويعمل على تطبيقها بشكل خلّاق من خلال التجربة والعمل بين الجماهير، ومن خلال المراجعة الدائمة لحدود الثابت والمتغيّر فيها، بعيداً عن أمراض العدميّة والنصوصيّة.

وهو يَعتبرُ نفسَه حاملاً لقيم وتراث كلّ من حركة التحرُّر الوطنيّ والحركة الثوريّة في سورية وفي العالَم، خلال القرن العشرين واستمراراً لها.

وحزب الإرادة الشعبيّة هو تتويجٌ واستكمالٌ لعمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيّين السوريّين، التي انطلقتْ في بدايات هذا القرن، مستندةً إلى قناعة علميّة بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين، التي لم تكنْ إلّا انسدادَ أفق تاريخيٍّ مؤقّت في وجه الحركة الثوريّة العالمية، وانفتاحَ أفقٍ مؤقّت لأعدائها. ويستندُ الحزبُ في ذلك إلى يقين علميٍّ بأنَّ الأزمة الرأسماليّة العُظمى التي انفجرتْ عام 2008– وكانت قد تنبّأتْ بها اللجنةُ الوطنيّة مطلعَ الألفية– ستُغلقُ الأفقَ التاريخي نهائياً أمام الرأسماليّة العالمية، وبالمقابل، فإنها ستفتحُ الأفقَ التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية.

إنّ عملَ حزب الإرادة الشعبية انطلاقاً من هذه القناعة العلميّة العميقة، يعني بالضبط: العملَ بعقليّة الانتصار في عصر الانتصارات، انتصارات قُطب الشعوب ضدّ النظامِ الرأسمالي العالَمي؛ الانتصارات التي بدأت، وأجملُها هي تلك التي لَمْ تأتِ بعد.

أولاً: الرؤية

يَنتصر في نهاية المطاف من يَنتصر معرفياً، ولذلك فقد كان لزاماً على حزب الإرادة الشعبية أنْ يعيدَ قراءةَ الحركة الثورية خلال القرن العشرين في ضوء النظريّة الماركسيّة – اللينينيّة، وفي ضوء المعطيات التاريخية، لتكوين رؤيته الخاصّة حول سير الصّراع ومآلاته اللاحقة... رؤيةً مهمّتُها أنْ تكون صلةَ الوصل بين النظرية العامّة وبين الواقع الملموس:

1. مرّت الحركةُ الثورية العالمية بطَورٍ تقدُّم شَغَلَ النصفَ الأوّل من القرن العشرين، تلاه طورُ تراجعٍ عامّ خلال النصف الثاني منه. وأدّى هذا التراجع الذي بلغ ذروة انحداره في عام 1991 بانهيار الاتحاد السوفييتي إلى انغلاق الأفق التاريخي مؤقّتاً أمام الحركة الثوريّة، وانفتاحه مؤقّتاً أيضاً أمام قوى الإمبرياليّة العالميّة.
2. ولكنّ النظامَ الرأسمالي العالمي المنتجَ بطبيعته لأزمات جديدة أكبر وأعمقَ من التي سبَقَتْها دائماً، سرعان ما وقعَ، وأوقع البشريّةَ معه، منذ مطالع الألفيّة الثالثة، في أزمة عُظمى قد تكون نهائيةً للنظام الرأسماليّ العالمي الذي استنفدَ توسُّعَه الأفقيّ، وانتقلَ إلى طور تتسارعُ فيه أفعالُه التدميريّة ضدّ الإنسان والطبيعة «وضمناً النشرُ المنظَّم للأمراض الفتّاكة»... الأزمةُ الرّاهنة تَسُدُّ الأفقَ التاريخي أمام الرأسماليّة، وتفتحُه بالمقابل أمام قوى العمليّة الثوريّة، واضعةً الحضارةَ البشرية أمام مفترق طرق، فإمّا اشتراكيّةٌ جديدةٌ تستندُ إلى إيجابيّات التجربة التي سبقَتْها وتتجاوزُ أخطاءها، وذلك في حال توافر العاملِ الذاتيّ لدى البشرية، أيْ القوى الثوريّة المنظّمة والواعية، وإلّا، في حال عدم توفّرها بالشكل الكافي، فسيكون الطريق مفتوحاً أمام همجيّة شاملة بدأتْ تفعلُ فعلَها في مساحاتٍ واسعةٍ من العالَم، وفي منطقتنا خصوصاً.
3. وفي بيت الرأسماليّة الداخليّ، عمّقت الأزمةُ الرأسماليّة العُظمى الانقسامَ ضمن المعسكر الرأسماليّ نفسه، داخلَ المركز الإمبرياليّ الأمريكيّ– الأوروبيّ من جهة، وبينه وبين القوى الصاعدة في «بريكس» و«شنغهاي» من جهة أخرى، وصولاً إلى توازنٍ دوليٍّ جديد انتهتْ فيه الأحاديّةُ القطبيّةُ الأمريكيّة، دون أنْ يعني ذلك أنَّ الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذاك الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنّه استقطابٌ ثنائيٌّ مؤقّت لن يطول العهدُ به حتى ينزاحَ باتجاه الثنائيّة الحقيقيّة على المستوى العالَمي، بين قطبِ الشُّعوب من جهة والنظامِ الرأسماليّ ككلّ من جهة أخرى، ذلك أنَّ شعوبَ دولِ «البريكس» «مثلاً» وفي إطار نضالِها الوطنيّ للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنيّة في وجه الإمبرياليّة المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنّما تندارُ بالتدريج ضدّ الرأسماليّة نفسِها كنظامٍ اقتصادي– اجتماعي، الأمرُ الذي ينسجمُ مع مصلحة شعوب العالَم الثّالث، التي يندمجُ نضالها الوطني ضدّ الغرب الإمبرياليّ وضد الصّهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي– الاجتماعي، ويدفعُ هذا الانسجامُ العميقُ في المصالح إلى تَبلْور قُطْب الشعوب في وجه القُطْب الرأسماليّ، وذلك بغضّ النّظر عن اللّبوسات السياسيّة والدوليّة المختلفة التي ستكون شكلاً لهذه الثنائيّة الحقيقيّة؛ ثنائيّة «شعوب– رأسمالية».
4. إنّ ما يُقال حول انتقالٍ من عالَم أحاديٍّ القُطبيّة إلى عالَم مُتعدّد القُطبيّة، ليس سوى القشرة السّطحيّة في توصيف التحوُّل الجاري عالمياً، فالأمر أعقد وأعمق وأبعد مدىً. إنّ الانتقالَ الجاري حالياً، هو انتقالٌ يكمل دورةً تاريخية تمتدُّ قرابة 400–500 سنة؛ ذلك أنّه يغيّرُ جذرياً الطبيعةَ الجغرافيّة السياسيّة للتجارة وللعلاقات الدوليّة التي استند إليها الاستعمارُ الأوروبيّ وبَعْدَه الأمريكيّ. أيْ ينسفُ الاعتمادَ الحصريَّ على طُرق التجارة البحرية بوصفها طُرقَ التجارة الأساسيّة عالمياً، والتي كانتْ دائماً بيد الأساطيل الغربيّة، والشواطئ المحتلّة غربياً، وفي العالم القديم خاصةً. والجزء المكمّلُ الضروريُّ لهذه الحصريّة هو التقسيمُ السياسيُّ واختلاقُ مختلف أنواع النّزاعات والصّراعات البينيّة في العالَم القديم، وإدارتُها بحيث يبقى الساحل معزولاً عن البَرّ ومفتوحاً على البحر فحسب. منظوماتُ بريكس وشنغهاي هي أمثلةٌ حيّةٌ على كسر هذه الحصريّة التجارية، وعلى بدء كسرِ الفوالقِ التاريخية التي استفاد منها الغرب، وخلَقَ هو نفسُه جزءاً مهماً منها. وهو انتقالٌ ينسفُ بالتدريج علاقات التبادل اللامتكافئ على المستوى العالَمي، أيْ ينسفُ الاستعمارَ الاقتصاديَّ بآلياته المختلفة، بما في ذلك التبعيّة التكنولوجيّة ومقصّ الأسعار والقروض وهجرة العقول. الأمر الذي من شأنه أنْ يسمحَ بإطلاق طاقات كامنة هائلة في كلّ «بلدان الأطراف». وهو انتقالٌ نحو نمط جديد من العلاقات الدوليّة، انتقالٌ من الأحاديّة القطبيّة نَعَم، ولكنْ عبرَ ثنائيّة قطبيّة مؤقّتة جديدة هي ما نعيشُه الآن، وصَوْب اللاقطبيّة، حيث يكون التكافؤُ بين الدُّول والشعوب هو الأساسُ الفعليّ للعلاقات الدوليّة بأسْرها. إنّ عمليةَ التراجع الأمريكي التي طالما بشّر بها الثوريّون، والتي نراها اليومَ عَياناً، ليست مجرّد تراجعٍ لقطب إمبرياليّ، بل هي تراجعٌ وانحطاطٌ لكلّ المنظومة الرأسماليّة الإمبرياليّة، وهي فتحٌ لباب التّاريخ مجدّداً أمامَ تجارب اشتراكيّة أكثرَ نضجاً، وأكثرَ قابليّةً للحياة وللاستمرار.
5. من حيث الشّكل الملموس للانتقال نحو عالمٍ جديد، ينبغي الانتباهُ إلى أنّ هذا الانتقالَ محكومٌ بكونه انتقالاً تراكمياً. والانتقالُ التراكميُّ لا يعني بحالٍ من الأحوال الانتقالَ التدريجيّ؛ بوضوح أكبر، فإنّ ما يجري هو عمليةُ تراكُم بالنِّقاط حين تصلُ عَتَبَةٌ كافيةٌ سيَسقُطُ الخصمُ، كأنّما بالضربة القاضية، ولكنْ دون ضربة قاضية بالمعنى التقليدي.هذا الانتقالُ محكومٌ بأنْ يجري بشكل شامل ومتزامن في مختلف السّاحات؛ الاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة والأيديولوجيّة والتقنيّة... المحليّة والإقليميّة والدوليّة، بما في ذلك الجوانب الخاصّة بالقانون الدوليّ والمؤسّسات الدوليّة وإلخ؛ ذلك أنّ تركَ أيّ ثغرة للمركز الإمبرياليّ يعني إطالةَ المعركةَ وتعظيمَ الخسائر وفتحَ احتمالات الارتداد. وعليه، فإذا كانت عمليةُ التحرّر من الاستعمار القديم قد بدأتْ بالتحقق فعلياً بعد اتّضاح ميزان القوى الدوليّ الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عصرنا الرّاهن ربما ستتمُّ الأمورُ بطريقٍ معاكس؛ فإنهاءُ النظام العالَميّ القائم والانتقالُ نحو عالَم جديد، يمرُّ بالضرورة «بالنقاط»، أيْ بالتدريج عبر حَسم جملة من الصراعات المحلّية والإقليميّة ضدّ المصلحة الأمريكيّة الصهيونيّة الغربيّة؛ ويتطلّبُ حَسْمَها بالتوازي وبالتزامن لتُشكّلَ بمحصّلتها مكافئاً للضربة القاضية. كلُّ الأزمات التي خُلقتْ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد اكتمال منظومة الاستعمار الحديث خاصّةً، وحتى الآن، لم يتمّ حلُّ أيٍّ منها حتى اللحظة. هذه الأزماتُ مرشّحةٌ الآن ليس للحلّ فقط، بل وللحلّ بالتزامن وبالتوازي؛ يشملُ ذلك القضيةَ الفلسطينيّة، والملفَّ السوريّ واليمنيّ وملفَّ سدّ النهضة، وملفّات الصراعات المتعدّدة في آسيا وغيرها وغيرها...

ما يجري هو عمليةُ تراكُمٍ بالنِّقاط حين تصلُ عَتَبَةً كافيةً سيَسقُطُ الخصمُ، كأنّما بالضربة القاضية، ولكنْ دون ضربةٍ قاضية بالمعنى التقليدي

6. الانتقال العالمي مَوضع الدَّرس، هو بالذات الشكلُ الجديد من «الأزمة العامّة» للمنظومة الرأسماليّة، والتي دَفَعَتْ وتَدفَعُ دولَ المركز الإمبرياليّ إلى مزيدٍ من العدوانية؛ فقد أصبحَ هذا المركزُ محكوماً بالحرب وبتوسيع رُقعَتها بشكل مُطّرد، وصولاً إلى إشعال مساحات واسعة من العالَم، وبشكل خاصّ منطقة «قوس التوتر» بجملة من الحروب البينيّة الداخليّة المستندة إلى الانقسامات الثانويّة الطائفيّة والعرقيّة والقوميّة... إلخ، بعد أنْ أصبح دخولُ هذا المركز في الحروب العسكرية المباشرة أصعبَ فأصعب مع تعمُّق أزمَته.
7. أوكرانيا في هذا الإطار، ليست صراعاً جانبياً أو ثانوياً، والنتائجُ المترتّبة عليها ليست آنيّةً أو مرحليّة؛ فالمواجهةُ الجارية هي نقطةُ انعطاف بدأتْ تَظهَر نتائجُها، وستَظهرُ مع الوقتِ بشكل أكبر على أربعة مستويات أساسية: أ– هيمنة الدولار عالمياً ستمضي نحو انحدار متسارع، ومعها ستنحدر وتتراجع أدواتُ التبادل اللامتكافئ. ب– ستجري إعادةُ تشكيل لمجمل المؤسّسات الدولية التي نتجتْ بعد الحرب العالمية الثانية. ج– ستشمل التغييرات البدءَ بإنهاء دور حلف الناتو وصولاً إلى إنهائه بشكل كامل. د– سيُعادُ تشكيلُ كلّ المنظوماتِ الإقليميّة على مستوى العالَم، بما يتناسب مع المحدّدات الأساسية للعالَم الجديد.
8. في الإطار العالَمي، وفي دول الأطراف ضمناً، تمّ ومنذ عقود وضعُ «النيومالتوسية» موضعَ التنفيذ العملي، والتي تبلورتْ بشكل جديد في السنوات الماضية فيما بات يعرَف بـ«إعادة الإقلاع الكبرى» أو «Great Reset»؛ والتي تتضمّن جملةً من عمليات التحكُّم ذات البعد العالَمي، تَستخدمُ مختلفَ صنوف الأسلحة الإعلامية والنفسية، ومعها الأسلحةُ الحقيقيّة بما فيها البيولوجيّة، ضمن استهداف محدّد هو ضرب القوى المنتجة بشقّيها المادّي والبشري، والتي باتَ تطوُّرُها ضاغطاً على أسلوب الإنتاج القائم، أيْ على الرأسماليّة نفسها... تحقيقُ ذلك الاستهداف يتضمّنُ آليّات شديدةَ التنوُّع بينها العملُ على تفتيتٍ شتّى الدول، وشتّى المجتمعات حتى أصغر خلاياها، وخاصةً الأسرة، وصولاً إلى تفتيت الإنسان نفسه، نفسياً واجتماعياً... وضمناً تعميقُ الانقسامات الثانوية على أسس جنسيّة وعرقيّة وثقافيّة، بحيث تنعدمُ إمكانياتُ تجميع وتحشيد الناس على أسس واعية وبما يخدم مصالحهم... أيْ إضعافُ إمكانيّات العمل المنظَّم ضدّ الرأسمالية كتشكيلة اقتصاديّة اجتماعيّة.
9. بما يخصّ «العالم الثالث» أكثر من غيره، فإنّ الأزمة دفعت المركز الإمبريالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تسريع إدخال حصان طروادة– الليبرالية المتوحشة إليه، لينفّس المركزُ أزمتَه عبرها، مستنداً في ذلك إلى حلّ مركّب جزؤه الداخلي هو الليبرالية، التي تدمّر وتفسدُ الجزء المدنيَّ من جهاز الدولة، وترفع درجات التوتر الاجتماعي، وتفجير كل الفوالق الممكنة، القومية والدينية والطائفية، واستكمالُه الخارجيُّ هو العدوان العسكري بدرجاته المختلفة، والذي يسعى إلى تحطيم الجزء العسكري من جهاز الدولة.
10. ولتفعيل النموذج الليبرالي اقتصادياً في دول الأطراف، وهو نموذجٌ تابعٌ وضعيفُ الإنتاجيّة بالضّرورة. كان لا بدّ من قطيعة نهائيّة مع أيّة حريات سياسية أو ليبرالية سياسية من ذلكَ النوع الذي رافقَ النموذجَ الليبراليّ التقليديّ قبل مائتي عام. بل كان من الضروري، على العكس من ذلك، تعميقُ سيادة الديكتاتوريات العسكرية القمعية القادرة على فرض توزيع ثروة جائر وقاتل على شعوب تلك الدُّول، وتخفيضُ مستوى الحريات السياسية إلى الحد

الأقصى.

11. وفي منطقتنا، منطقة الشرق العظيم الممتدّة من قَزوين إلى المتوسّط، جرى عمل غربي مكثف من أجل الاستثمار السلبي في ظاهرة الإسلام السياسي، بما يولد ويعمق الطائفية كأداة لإدامة الاشتباك وإضعاف المجتمعات وتفتيتها إن ظاهرة الإسلام السياسي هي ظاهرة واسعة الطيف، ولا يمكن الحكم على كل تياراتها بالطريقة نفسها؛ فبين تلك التيارات من وقف على المتراس الأول في محاربة الاستعمار الغربي، وخاصة في محاربة «إسرائيل»، وبينها من عمل بأشكال مباشرة وغير مباشرة في خدمة الاستعمار الغربي وخدمة «إسرائيل». مع ذلك، فإن المشترك بين هذه التيارات المتناقضة هو أمران؛ الأول أنها بمجموعها تعبير عن تخلف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول التي تنشأ وتنشط فيها؛ فحيث تكون المواطنة المتساوية الحقيقية، والتنمية والحريات السياسية، تتراجع الانتماءات ما قبل الوطنية لمصلحة الانتماءات الوطنية الشاملة. والثاني هو أن الطبيعة الدينية/الطائفية لهذه التيارات، تجعلها عاجزة عن لعب دور وطني تقدمي متكامل، وتضع سقفاً تاريخياً لما يمكن أن تحققه. بالنسبة لتيارات الإسلام السياسي المرتبطة بالغرب، فإن دورها رجعي على طول الخط، اقتصادياً-اجتماعياً وسياسياً ووطنياً، وهي تقوم بدورها ضمن اللوحة العامة بالتلازم مع أداة الاقتحام الخاصة بها، أيْ بالتنظيمات المتطرفة التي تتغطى بالدين – داعش نموذجاً – حيث تُبيِّنُ الوقائع أنَّ التنظيمات المتطرفة التي لا تدخل اللعبة السياسية والتنظيمات ذات الطبيعة الطائفية والمرتبطة بالغرب التي تنخرط في اللعبة السياسية، هما في نهاية المطاف وجهان لعملة واحدة، يولد أحدهما الآخر ويخدّمه.

12. يؤدّي تفاقُمُ الأزمة الرأسماليّة في المركز واشتقاقاتُها الليبرالية في الأطراف إلى قفزة نوعيّة في حالة عدم الرِّضا الاجتماعي، التي تُقاسُ عملياً كمحصّلة لثلاث إحداثيّات هي الانعكاساتُ الاجتماعية لموقف السُّلطة الحاكمة «الوطني، والاقتصادي-الاجتماعي، والديمقراطي». ويَشهدُ التاريخُ الحديث على أنّ الحراك الشعبي يرتبطُ بحالة الرِّضا أو عدمه سالفة الذِّكر، ويمرُّ ضمن نوبات متعاقبة من الحَركة والسكون؛ فحين تَصلُ حالةُ عدم الرِّضا الاجتماعي إلى مستويات محدَّدة، تَدخُلُ الجماهيرُ حالةَ حركة فاعلة ونشيطة تستمرُّ عقوداً إلى أن تُحقِّقَ التغييراتِ اللازمةَ لاستعادة حالة الرِّضا، ومن ثمّ تَدخلُ في نوبة سكون تمتدُّ هي الأخرى عقوداً ينهيها تجدُّد عدم الرِّضا بدرجات عالية.

13. فإذا كانَ تاريخُ القرن العشرين قد شهد في نصفه الأول نشاطاً سياسياً شعبياً فاعلاً ونشيطاً وواسعاً، كان من نتيجته تثبيتُ الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، ونموذج دول الرَّفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية، وإنجازُ الشوط الأول من مهام حركة التحرُّر الوطني في بلدان العالَم الثالث، فإنّ النصفَ الثاني الذي سَكَنَ فيه الحراكُ الشعبيُّ، والذي شهدَ في نهاياته سقوطَ كلّ هذه الإنجازات تقريباً، مهَّدَ الأرضيةَ نحو النَّوبة الجديدة الصّاعدة من الحراك الجماهيريّ الواسع، المستفيد من خبرة الانتصارات والهزائم السّابقة، الأمرُ الذي يعني أنَّ الحراكَ الجماهيريّ العالَميّ الذي انطلَقَ مع بدايات القرن الحالي، وازدادَ تركيزاً وضخامةً في بداية العقد الثاني منه، لن يكون حراكاً مؤقَّتاً أو عابراً، لكنّه سيستمرُّ لعقود أخرى، وسيتصاعدُ تنظيمُه بشكلٍ مُطَّرِدٍ حتى يصل إلى أهدافه.

14. ويعني هذا الأمرُ أيضاً أنّ على الأحزاب الثوريّة الحقيقيّة التي تناضلُ لتوجيه الحركة الشعبيّة في الاتجاهات الأكثر عمقاً وجذريةً، أنْ تنطلقَ في نضالها من أعلى منصّة معرفيّة وصلتْ إليها تجربةُ الدَّور السَّابق من الحركة الشعبية والثورية العالمية، أيْ من تلك المنصّة التي وقفَ عليها الثوريّون المنتصرون مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كما يفتحُ الحراكُ الشعبيُّ البابَ واسعاً أمام إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية باعتبارها وحدةً لمصالح الشعوب العربية في وجه الإمبرياليّة والصهيونيّة العالمية عموماً، وفي وجه الكيان الصهيونيّ خصوصاً. ويطوِّر هذه الفكرةَ نحو اتحاد شعوب الشرق العظيم الممتدّ من قزوين إلى المتوسط، باعتبار سقوط هذه المنطقة وتفتيتها هو الطريقةُ الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط، وإنّما لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله.

15. من جهة أخرى، فإنّ عودة الجماهير إلى ساحة الفعل السياسي، وإنْ كانت هذه العودة متدرِّجةً ومتصاعدة في تنظيمها، إلّا أنها وبمجرّد بدايتها فإنّها ستعني إعلانَ موتِ الفضاء السياسي القديم المتشكّل في خمسينيّات وأربعينيّات القرن الماضي، وستعني بداية ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي سيتكوّن فعلياً في رحم عملية التغيير الثوري، والذي سيضمُّ الجديدَ إلى جانب مَن يستطيعُ التكيُّفَ من القديم. وحين ينخرطُ الناسُ في تشكيل الفضاء السياسيّ الجديد، فإنّ الواجهات الأيديولوجية لن تشكّلَ عائقاً لحركتهم، لأنّ الصراعَ انطلاقاً من تلك الواجهات ينتمي لمرحلة تجاوزتْها الحياة. وسيكون العاملُ الحاسمُ في استقطاب الناس، وفي تحالفاتهم المختلفة، وورقةُ عباد الشمس الكاشفةُ بالنسبة لهم، هي البرامجُ السياسية للقوى المختلفة، بإحداثيّات تلك البرامج الاقتصادية- الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، فالناس لن تُستقطَبَ- إلا مؤقّتاً- وفق شعارات تلك القوى وعناوينها الأيديولوجيّة، وستميِّزُ بتجربتها بين يسار فعليٍّ ويسار اسميٍّ، وبين يمين فعليٍّ ويمين اسميٍّ، وفقاً للثلاثية «الوطنية، الاقتصادية- الاجتماعية، الديمقراطية» ذاتها.

عملتْ وستعملُ قوى الثورة المضادة- التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم- على حماية نفسها من الفيضان الجماهيري الذي يهدِّدُها

16. رداً على ذلك، عملتْ وستعملُ قوى الثورة المضادة- التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم- على حماية نفسها من الفيضان الجماهيري الذي يهدِّدُها بالفناء عن طريق قسْمِه عمودياً وحَرفِه عن الصراع الحقيقيّ باتجاه أشكال ثانويةٍ من الصِّراع تُفقِدُه طاقتَه وتُدميه. فإلى جانب قمعه وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعملُ قوى الثورة المضادّة الداخلية والعالمية على خلق مجموعة من الثنائيات الوهمية التي يصطفُّ الفقراءُ وفقاً لها في صفوفٍ متقابلة، يحصدُ بعضُهم أرواحَ بعض. ولتحقُّقِ ذلك فإنها تحفرُ خنادقَ وهميّةً تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلّها خطراً الخنادقُ الطائفية، فإلى جانب هذه توجد الخنادقُ الوهمية لثنائيّات وهميّة وصراعات وهميّة من نمط «عَلمانيّ- متديِّن»، أو «ليبراليّ- إسلاميّ»، أو «معارِض- مُوال»، أو «نظام- معارضة».. وإلخ.

17. وفي سعي الرأسمالية لإخفاء الصراع الحقيقي بينها وبين شعوب العالم، وتغطيته ضمن منطق الثنائيات الوهمية بجملة من الصراعات الوهميّة الثانوية، عملَتْ بشكل خاصّ ضمن منطقة الشرق العظيم- طوال القرن العشرين وحتى اليوم- على ضرب التيارات الشعبية الثلاثة الأساسية في هذه المنطقة بعضها ببعض، وهي التيارات اليساريّ والقوميّ والدينيّ، وهي جميعُها – كتيارات شعبية- معادية بعمق للإمبريالية الأمريكية وللصهيونية العالمية، ولكنّ تمثيلاتها السياسية لم تكنْ كذلك دائماً، الأمرُ الذي أوجدَ ثغرةً سمحتْ للإمبرياليّة بالدخول وتصوير التمايز بين هذه التيارات الشعبية على أنّه تناقضٌ غير قابل للحلّ، وسمح لها بتقديم مزيدٍ من الثنائيّات الوهميّة من

نمط «يساري- قومي»، «يساري- إسلامي»، «قومي- إسلامي»... في حين يبقى الخندقان الحقيقيّان هما خندقُ المضطهِدين المستغلِّين في وجه مضطهديهم ومستغلِّيهم، خندقُ الشعوب في وجه الإمبرياليةِ العالمية والصهيونية وحلفائها وممرّاتها نحو الداخل، من قوى فساد وليبرالية اقتصادية أياً تكن العناوين واللبوسات السياسية التي تتغطى تحتها.

18. إنّ خطوط الفرز بين المعسكَرين الطبقيَّين الحقيقيَّين تمرُّ داخل جهاز الدولة أيضاً، وبالتوازي مع مرورها
- في المجتمع، وخاصةً في دول الأطراف حيث جهازُ الدولة المتضخِّم. وتبرز مهمّةُ تعميق الفرز الحقيقي داخل جهاز الدولة المتضخِّم كضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الدّولةً نفسها، ولتحقيق التغييرات الجذرية والمهمّات التاريخية والثورية المطلوبة. إنّ عمليّةَ الفرز الحقيقي بين المستغَلّين والمستغِلّين في كلٍّ من المجتمع وجهاز الدولة والقوى السياسية المختلفة،
- هي ضرورةٌ موضوعيّةٌ يكمّلها العاملُ الذاتيُّ المتمثّلُ بتقديم القوى الثورية برامجَها السياسيَّةَ المتكاملةَ «الوطنية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية»، ونضالُها الملموس من أجلها لتجميع جماهير المضطهَدين حولها، وذلك لتسريع الفرز وتقليل تكاليفه، وأخذه نحو نهاياته المنطقية. وعملية الفرز هذه، وفي الخصوصية السورية، باتت تمرّ حُكماً عبر حلٍّ سياسيّ شامل قائم على التنفيذ الكامل للأهداف والتوجهات الأساسية للقرار الدولي 2254 الذي بات هو بذاته تعبيراً عن التوازن الدولي الجديد.
- عملية الفرز هذه، وعبر الحلّ السياسي، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة، والمتمثّلة في الحالة السورية بإنهاء الكارثة وباستعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها واستقلالها وسيادة شعبها عليها، وصولاً إلى الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي-الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة. ثورةٌ كهذه هي استكمالٌ لمهام حركة التحرّر الوطني، وما يعني منطقتَنا بشكلٍ أساسيّ ضِمن هذا السياق، هو تحريرُ كامل الأراضي العربية المحتلّة، وعلى رأسها الجولان وفلسطين، وحلُّ القضيّة الكردية على أساس تحقيق كامل الحقوق الثقافية والمدنيّة للسوريين الكرد.

19. في دول الإمبريالية، تظهر المهمّة بشكلٍ تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة، الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين المستندة إلى كلّ إيجابيات التجارب السابقة والواعية لجميع أخطائها.

ثانياً: الأزمة السورية

- سقطت سلطة الأسد يوم 2025/12/8 كنتيجة حتمية لتهتكها وتعفنها، ولانحيازها المستمر لمصلحة قلة اقتصادية ناهبة تنتمي إلى مختلف الأديان والقوميات والطوائف في سورية، ضد الأغلبية الساحقة من السوريين المنتمين أيضاً إلى كل الأديان والقوميات والطوائف، ونتيجة لإصرارها على رفض الحل السياسي المتمثل بتطبيق القرار 2254.
- بسقوط الأسد، سقطت السلطة ولكن النظام لم يسقط بعد؛ فالنظام في جوهره هو طريقة توزيع الثروة في البلاد، وطريقة إدارتها بالمعنى الديمقراطي والوطني. وعليه، فإن الأزمة السورية ما تزال مستمرة لأن جذرها ما يزال قائماً، أي النظام المنحاز لمصلحة أقل من 10% من السكان، وضد مصلحة أكثر من 90% منهم. وتغيير هذا النظام تغييراً جذرياً شاملاً، اقتصادياً- اجتماعياً وسياسياً، ما يزال موضوعاً على جدول العمل الوطني، وبات مهمة أكثر إلحاحاً للحفاظ على وحدة البلاد وسلمها الأهلي.
- الأزمة السورية لم تبدأ في 15 آذار 2011، بل انفجرت في ذلك التاريخ، بعد تراكم من المشكلات والأزمات على المستويات الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية والثقافية، امتدّت عقوداً طويلة.
- طوال أكثر من خمسة عقود مضت، وبعيداً عن التسميات الشكلية للنموذج الاقتصادي والسياسي المتَّبع، فإنّ تغيُّر طريقة توزيع الثروة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، كان ذا اتجاه عامٍّ ثابت، هو حيازةُ أصحاب الأرباح نسَباً أعظمَ فأعظم من الدَّخل الوطني، مقابلَ نسبٍ أقلَّ فأقلّ لأصحاب الأجور.

سقطت السلطة ولكن النظام لم يسقط بعد؛ فالنظام في جوهره هو طريقة توزيع الثروة في البلاد، وطريقة إدارتها بالمعنى الديمقراطي والوطني

- بالتوازي، في الجانب الوطني، فإنّ الكيان الصهيوني قد لعب دوره الوظيفي على أتمّ وجه خلال العقود الخمسة الماضية، وكان مصدرَ استنزاف أساسيّ للشعب السوري وقواه وثرواته، وجرى استخدامُ وجوده واحتلاله للجولان السوري، ليس لتخديم المعركة الوطنية معه، بل على العكس من ذلك للتغطية على الفساد الكبير، وعلى تخفيض سقف الحريات السياسية، مرةً وراء الأخرى. واستفاد الكيان من حالة الفوضى التي تعيشها البلاد، فعمق، وما يزال، اعتداءاته وتغوله على الأرض السورية وعلى الشعب السوري، وبات يعمل بشكل علني ومكشوف على دفع السوريين للاقتتال الداخلي فيما بينهم على أسس طائفية ودينية وقومية، وباتجاه مزيد من الدمار الداخلي، وصولاً إلى التقسيم وإنهاء وجود سورية كوحدة جغرافية سياسية، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.
- مع استمرار الاحتلال وتهديداته، ومع التحوّلات الاقتصادية التي خفّضت حصّة أصحاب الأجور، فإنّ مستوى الحريّات السياسية في البلاد، قد سلك الطريقَ نفسَه؛ فكلّما قلّت حصةُ أصحاب الأجور من الثروة، كلما انخفض مستوى الحريات السياسية.
- وإنّ تبنّي ما سمّي «اقتصاد السوق الاجتماعي» رسمياً عام 2005، سرّع بشكل كبير كلّ العمليات السلبية التي كانت تتراكم عبر عقود؛ رافعاً نسبة الفقر بشكل غير مسبوق في تاريخ سورية الحديث، وكذا نسبة البطالة، ومحدثاً ضرراً جسيماً في كل قطاعات الإنتاج الحقيقي في البلاد، لمصلحة قطاعات ريعية صبّتْ أرباحُها وما تزال في جيوب قلّة ناهبة متنفّذة.
- منْ حيث الجوهر، فإنّ لَبرلَة الاقتصاد لم تكنْ مجرَّد «عدوى غربيّة» تمّ إغواءُ أو ترهيبُ المتنفّذين لتبنّيها عبر صندوق النقد والبنك الدوليَّين، بل كانتْ في الوقت نفسه «تطوُّراً طبيعيّاً» للفساد الداخلي، الذي انتقلَ عبر أكثر من خمسة عقود، من مجرّد برجوازيّة بيروقراطيّة وبرجوازيّة طفيليّة، إلى رأس مال ماليّ مع الانتقال نحو اللَّبرلة المعلَنَة عام 2005، واستكملَ تطوُّرَه خلال الأزمة
- نحو التعفّن الكامل بأنْ تحوّلَ إلى رأس مال ماليٍّ إجراميٍّ يعملُ بمختلف الأنشطة الإجرامية، وعلى رأسها المخدّرات. وبعد سقوط الأسد واستلام سلطة جديدة، فإن نموذج الليبرالية المتوحشة ما يزال قائماً، بل وبات تطبيقه أشد تسارعاً، باتجاه تقويض دور الدولة الاجتماعي بشكل كامل، ورفع الدعم عن كل المواد الأساسية، والقضاء على إمكانيات النشاط الإنتاجي الحقيقي في البلاد، لمصلحة الأنشطة الريعية، ولمصلحة رؤوس الأموال الخاصة، والخارجية منها بالدرجة الأولى، وفقاً لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.
- توازتْ تطوُّراتُ الفساد الداخلي في سورية، مع تحوُّلات عالميّة كبرى، كان بينها انهيارُ الاتحاد السوفييتي، ومن ثمّ الهجوم الأمريكي الشامل على الشرق الأوسط خلال العقدَين الأوّلين من هذا القرن، وهما العقدان اللذان بات واضحاً فيهما وفي وقت مبكر نسبياً الصُعود الكبير القادم لكلٍّ من الصّين وروسيا. في هذا الإطار فإنّ الغرب وعلى رأسه أمريكا، لم يوفّر فرصةً في العمل لتحويل الانفجار الموضوعي والحراك الشعبي الذي جرى في سورية نحو «ثورة ملوّنة»، ونحو حرب أهلية.
- المتشدّدون ضمن النظام، ونظراؤهم ضمن المعارضة، والذين اشتركوا في هواهم الغربي اقتصادياً وسياسياً، عملوا على تعميق الأزمة وإطالتها، ورفضوا الحوار، ورفضوا الحلّ السياسي طوال سنوات، بغرض إعادة توليد ثنائية «نظام-معارضة» التي رفض طرفاها الحل السياسي الشامل، وأصر طرفاها على ثنائية «حسم/إسقاط».
- خارج إطار الثنائية الوهمية «نظام- معارضة»، ناضلتْ قوى وطنية ديمقراطية معارِضة، بينها حزبُ الإرادة الشعبية، من أجل الحوار والحلّ السياسي والتغيير الجذريّ منذ اللحظة الأولى، وبقيتْ متمسكةً بمواقفها رغم المحاولات التي لمْ تتوقّفْ لاحتوائها أو كسرِها أو تليينها. وكانَ سمتُ هذه القوى هو مصلحةُ الناس لا المزاج المؤقّت الثأريّ الذي لعبَ القمعُ والعنف والإعلام أدواراً مهمّة في تأجيجه بشكلٍ مستمر.
- خلال السنوات التي مرّت، جرتْ

تحوُّلاتٌ كبرى ليس على الساحة الدولية فحسب، بل وأيضاً على الساحة الإقليمية. ولعلّ أبرزَها هو تشكُّل مجموعة أستانا التي ضمّت روسيا وتركيا وإيران، والمصالحة السعودية الإيرانية، والتقارب التركي المصري الخليجي، وهي التحولات التي تصب بالضد تماماً من مشروع «الشرق الأوسط الإسرائيلي».

- كذلك، فإنّ تطوراً موازياً قد ظهر على المستوى العربي، حيث بدأت ملامح الاستقلالية عن التبعية للغرب، وللأمريكان خاصة، بالظهور عبر سلوك عدد من الدول العربية الأساسية، وخاصة السعودية. وبات من الممكن ومن الضروري العمل لتحقيق تنسيق عال بين الدول الإقليمية الأساسية وبين المَجموعة العربية بقيادة السعودية وبين روسيا والصين، لضمان توازن فعلي في التأثير بالشأن السوري وصولاً لحل حقيقي، بعيداً عن محاولات الاستفراد والتخريب الأمريكية–«الإسرائيلية»، وصولاً لتنفيذ الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، وانطلاقاً بالدرجة الأولى من حق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه.

الخروج الكامل من الأزمة الراهنة لن يتم عبر الحل السياسي فحسب؛ فهذا الحل هو مجرد مدخل لإيقاف عملية الانهيار، والبدء بحل الأزمات المتراكمة، وهو الأمر الذي يحتاج برامج واضحةً في كل المجالات الأساسية، الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية...

ثالثاً: المرحلة ومهامنا

إنّ الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: «الوطنية، والاقتصادية–الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره.

إن المخاطر على البلاد ووحدتها وسيادتها، لم تتقلص مع سقوط الأسد، بل هي مستمرة بالارتفاع والتراكم؛ فإلى جانب تدمير «الإسرائيلي» لما يزيد عن 80% من المقدرات العسكرية السورية، وتوغله في مزيد من الأراضي في الجنوب السوري، واعتداءاته المستمرة على البلاد وشعبها، فإن السلم الأهلي للبلاد بأسرها مهدد بشدة، نتيجة التدخلات الخارجية من جهة، ولكن أيضاً نتيجة غياب المشاركة السياسية الحقيقية، وغياب الحل السياسي الحقيقي، وارتفاع التحريض الطائفي وخطابات الكراهية بمختلف أنواعها.

إن على رأس المهام الملحة الموضوعة على جدول عمل كل الوطنيين السوريين، وبغض النظر عن خلفياتهم الأيديولوجية، الحفاظ على وحدة البلاد وسلمها الأهلي وتقليص حجم التدخلات الخارجية وصولاً إلى تحييدها.

وضمناً، فإن ملف «العدالة الانتقالية» ينبغي أن يكون موجهاً لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة بما يمنع تكرارها، وينبغي أن يشمل الانتهاكات قبل 2024/12/8 وبعدها، ومن جميع الأطراف، وينبغي أن يشمل الجانب الاقتصادي–الاجتماعي، بحيث لا يقتصر على الجانب الجنائي، بل يمتد إلى حالات الفساد الكبير وإلى النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد القائم على النهب، باتجاه القطع معه نهائياً.

والمدخل الوحيد الممكن للوصول إلى هذه الغاية، هو الحل السياسي الشامل القائم على المشاركة الحقيقية للشعب السوري في صياغة مستقبله بنفسه، وعلى أساس المواطنة المتساوية التي يكون فيها السوري مساوياً للسوري بغض النظر عن قومية أو دين أو طائفة أو جنس.

جوهر الحل السياسي الشامل هو المؤتمر الوطني العام صاحب الصلاحيات الكاملة، وتشكيل جسم حكم انتقالي شامل وغير طائفي، ومن ثم صياغة دستور دائم، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة يقرر عبرها الشعب السوري مصيره بنفسه.

أ. الجانب الوطني

إنّ التراجع الحاد المستمر للقطب الإمبريالي العالمي يعني ضمناً تراجعاً موازياً للعدوّ الصهيوني وأفولاً محتملاً له، ويعني بالضرورة وضعَ مسألة استمرار وجود الكيان الصهيوني على بساط البحث الجدّي، وذلك بالضد تماماً من كل محاولات الإيحاء بالقوة وبالانتصار التي يقوم بها العدو.

في هذا الإطار، فإنّ مشاريع «اتفاقات أبراهام» و«الناتو العربي» وما شاكلها، ليست أكثر من محاولات بائسة لحماية الكيان الصهيوني من التراجُع العام للمركز الإمبريالي الغربي. وقد أثبت الواقع أنّ هذه المشاريع محكومةٌ بالفشل الكامل، وذلك بعد سنوات قليلة من إطلاقها، خاصة وأنّ المقاومة الفلسطينية العظيمة قد قطعت أشواطاً كبرى إلى الأمام في تنظيم صفوفها، متحولةً إلى مقاومة شاملة في كل بقاع فلسطين، وشاملة بكل الوسائل والأدوات، بحيث بات الكيان يعيش كابوساً مستمراً لا خلاص منه.

وبما أنّ تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب أثبت بما لا يدَعُ مجالاً للشك أنّ الألعاب السياسية والدبلوماسية ليست إلا «طبخة بحص» لا تنتج شيئاً، فإنّ خيار المقاومة الشعبية الشاملة والمسلَّحة كأساس تحوّلَ إلى خيار وحيد.

والمضيُّ قدماً في خيار المقاومة الشعبية يتطلّب تعزيزَ التحالفات الإقليمية وتطويرَها، وإعادةَ النظر المستمرة فيها وفقاً لمتطلبات المقاومة نفسها، بما في ذلك ضرورة اتخاذ مواقف واضحة ليس من الكيان فحسب، بل ومن المطبعين معه ومن مشاريعهم بما في ذلك في سورية نفسها.

بالتوازي مع ذلك، فإن الأزمة الأخيرة وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري، فإمّا العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفاً اقتصادياً– اجتماعياً وديمقراطياً متحيّزاً بشكل كامل للطبقات المفقَرة والمضطهَدة، موقفاً يحوِّلُ الدولة السورية من دولة راعية لمصالح «رجال الأعمال» كما هو حالها حتى الآن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين.

وضمن معادلةً استعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها، فإنّ وجود مؤسسة عسكرية وطنية وموحَّدة يحتلُّ موقعاً مهمّاً بوصفها ضامناً أساسيّاً من ضمانات الوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلّب بناء المؤسسة العسكرية على أساس الانتماء الوطني الجامع، وعلى أساس الكفاءة والحياد عن السياسة، وبحيث تكون وظيفتها محصورة في الدفاع عن الوطن، لا عن السلطات، أياً تكن تلك السلطات.

كما أنّ التراجع العام للعدو الإمبريالي سينعكس تغيرات جيوسياسية كبرى في منطقة الشرق العظيم، تفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر بسايكس بيكو على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم، وحل القضايا المحقّة العالقة كالقضية الكردية ضمن هذا المنطق.

الأمر الذي يعني أنّ إسقاط الخطاب التفتيتي وخطاب الفوالق أصبح مهمة أساسية لحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً، وفتح الباب أمام شعبها لتفعيل تعاون خلّاق مع شعوب المنطقة في إطار المصلحة الجامعة لهذه الشعوب.

إنّ أزمة اللجوء السوري، هي جزء أساسي من مجمل الأزمة السورية، وإنّ العمل على عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وضمناً الكفاءات منهم، ينبغي أن يحوز اهتماماً وإصراراً مستمرَّين.

التراجع الحاد المستمر للقطب الإمبريالي العالمي يعني ضمناً تراجعاً موازياً للعدوّ الصهيوني وأفولاً محتملاً له

وأزمة اللجوء السوري بشكلها الأعمّ لم تبدأ عام 2011 بل قبل ذلك بعقود؛ وهي بهذا المعنى جزء من الهجرة العالمية من الجنوب نحو الشمال، والتي تعززت مع الأزمة بجوانبها الأمنية العسكرية والاقتصادية. ما يعني أنّ عودة اللاجئين تتطلب ليس فقط أن يأمَنَ اللاجئ على حياته من الحرب، أو القمع السياسي من أيّ جهة كانت، بل وأيضاً أنْ يجدَ أمناً اقتصادياً– اجتماعياً، وفرصاً حقيقية لتكوين حياة كريمة. وهذا يمكن حلُّه فقط عبر الحل السياسي الشامل الذي يفتح باب التغيير الجذري الشامل لبنية الدولة، بما يصبُّ بمصلحة عموم السوريين وضدّ مصالح الناهبين والفاسدين الكبار. وكذلك يتطلّب نمطاً جديداً من العلاقات الدولية لسورية، يقوم على أساس التبادل المتكافئ وليس على أساس النهب الغربي للبلاد ومواردها. وبكلمة؛ فإنّ عودة اللاجئين تمرّ بالضرورة عبر عملية إعادة بناء شاملة اقتصادية– اجتماعية وسياسية وثقافية بالتعاون مع قوى العالم الصاعد، وبالضد من مصالح الغرب والصهاينة على وجه الخصوص.

ب. الجانب الاقتصادي- الاجتماعي

جرّبت سورية خلال العقود الماضية نموذجَين اقتصاديَّين، الأوّل: سمّي خطأً بالتحويل الاشتراكي، وكان فعلياً رأسماليّةَ دولة تدخّلية قوية، واعتمد إلى جانب الإنتاج الحقيقي على الريع السياسي. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مساعدات دول النفط، بدأ التحول نحو الليبرالية الاقتصادية يقوده وهمُ البحث عن الاستثمارات الخارجية، وتضمّن عمليات واسعةً من «إعادة الهيكلة» أوصلت الاقتصادَ السوري إلى درجات عالية من تدنّي الإنتاج، وأوصلت البلاد إلى معدلات فقر وبطالة لم تصل إليها تاريخياً، ومهّدت الأرضية الملائمة للأحداث التي تلت آذار 2011، وهذا النهج نفسه، ما يزال مستمراً وبشكل متسارع بعد سقوط سلطة الأسد.

وبرزت الحاجة الملحّة لصياغة نموذج اقتصادي بديل يقطعُ نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية سيّئة الصِّيت، ويستفيد من إيجابيّات وأخطاء المرحلة المسمّاة «التحويل الاشتراكي».

نموذجٌ جديد شعارُه الأول هو: «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي»، أيْ أنّ أيَّ نموٍّ لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جدّيةٍ للثروة الوطنية لمصلحة القوى

المنتجة بالتحديد. حيث تتوزَّع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «90% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و10% لأصحاب الأجور الذين يشكّلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دور قويّ ذكيّ ومرن للدولة، مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية.

إنّ الملامح العامّة للنموذج الاقتصادي الجديد والتي يجب استكمال تفاصيلها هي:

التوجُّه شرقاً، بمعنى تعديل العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري تعديلاً جذرياً، لمصلحة علاقات اقتصادية تصون الموقف السياسي السوري، وتسمح للاقتصاد السوري بتطوير الإنتاج الحقيقي.

حلّ مشكلات الفقر والبطالة القديمة والمستجدة، إضافةً إلى عملية إعادة الإعمار، يتطلّب تحقيقَ أرقام نموٍّ لا تقلُّ عن 10% سنوياً. ولتحقيق رقم نموٍّ بهذا الحجم يجب رفع مستوى التراكم السنوي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى حدود 30% من الدخل الوطني، ومستوى العائديّة إلى 33% كحدٍّ أدنى.

أمّا تمويل عملية إعادة الإعمار فيجب أن يتجه نحو مَصدرَين أساسيَّين هما: مطالبة الدول التي لعبت أدواراً في تعميق الأزمة السورية بالتعويضات من جهة، ووضعُ اليد على الثروات المنهوبة من الفساد الكبير من جهة ثانية، ويأتي بعد ذلك الاقتراضُ من الخارج في حال الضرورة القصوى، وضمن معايير السيادة الوطنية.

وضعُ يد الدولة على شركات القطّاع الخاصّ ذات الريعية العالية، وبشكل خاصّ شركات الاتصال الخليوي، وطردُ الاستثمارات الخاصّة من القطاعات السيادية كالمرافئ، ووضع يد الدولة على شركات النفط والغاز وكلّ الثروات الباطنية، إنتاجاً ونقلاً وتسويقاً، لتشكّل مداخيلُها داعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق.

ربطُ الأجور بالأسعار باعتماد سلّة استهلاك حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوريٍّ لا يزيد دَورُه عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سُلّم الأجور عند الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة، الذي يحدِّدُه سعرُ سلة الاستهلاك، وتمويلُ الزيادات من مصادر حقيقية غير تضخّمية.

إنّ برنامج رفع عائدية الاقتصاد السوري، يتضمن:

تصنيع المواد الخام إلى الحد الأقصى الممكن محلّياً، ومنع تصديرها بشكلها الخام نهائياً. مشاريع عملاقة تتولّى تمويلَها وإدارتها الدولة.

تفعيل الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وتركيز البحث العلمي عن ميزات مطلقة جديدة لما لها من ريعية عالية جداً.

حماية البيئة والتعامل معها بوصفها المصدر الأساسي لكل الميزات المطلقة.

بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البادية السورية.

تنظيم مجمّعات زراعية- صناعية في كلّ مناطق البلاد، بحيث تتشابك مدخَلاتها ومخرجاتها.

دعم القطاع الزراعي من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

تفعيل معالجة مياه الصرف الصحي عبر عدد كبير من المعالجات الصغيرة، وتعميم سياسات ريٍّ متطوِّرة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تحقيق الأمن المائي.

استناداً لذلك كلّه، وضعُ خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتِج حصراً للمشاركة فيها.

إنّ نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموِّه سيسمح بحلّ كلّ المهمّات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

نحو تأمين التعليم بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.

نحو تأمين الضمان الصحي المجاني.

إعادة الإعمار السكني وتوسيعه باتجاه حلّ مشكلة السكن القديمة والمستجدّة، من خلال تصفير سعر الأرض، وإخراج العقارات التي تُنشئها الدولة من سوق البضائع عبر منع الاتجار بها أو تأجيرها نهائياً. الأمر الذي سيخفِّض من سعر العقارات بنسبة تصل إلى 70%، بالإضافة إلى احتكارٍ واسع للدولة لمواد البناء.

ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود بتصفير تكاليف الشرائح الدنيا للاستهلاك، وتحميل تكاليفها لأصحاب الاستهلاك الأعلى.

تفعيل استخدام الطاقات المتجدِّدة المناسبة للمناخ الاستثماري السوري على قاعدة استيراد المعرفة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقّدة، الأمر الذي تحقّقُه العديد من تطبيقات الطاقات المتجدِّدة ذات الحجوم الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

إن مراعاة الجانب البيئي في الأوضاع السورية، ليس مسألة ترفية بحال من الأحوال؛ فإن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية وإن كانت بطبيعتها منظومة معادية للطبيعة وللحياة الإنسانية الصحية بيولوجياً ونفسياً، فإن المنظومة الرأسمالية التابعة المتخلفة هي أشد عداء وتدميراً للطبيعة وللإنسان. يتضح ذلك على سبيل المثال لا الحصر من نسبة السرطانات المرتفعة جداً في مناطق استخراج النفط في سورية نتيجة انحياز السلطة وجهاز الدولة لمصلحة الشركات الخارجية ومنظومات الفساد الداخلي بالضد من الشعب السوري وعلى حسابه. وينسحب هذا المثال على عدد كبير من المسائل الأخرى، بما فيها طبيعة العلاقة بين الريف والمدينة التي تحددها المنظومة الليبرالية الجديدة، والتي تضعهما في تناقض وتسيء إلى كل منهما في الوقت نفسه. ما يتطلب علاجات جذرية تبدأ من التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يضع المعيار البيئي بين معاييره الأساسية.

إنّ نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموِّه سيسمح بحلّ كلّ المهمّات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد

ج. الجانب الديمقراطي

- نظام رئاسي- برلماني، تتوزَّع فيه الصلاحيات التنفيذية، بين مؤسَّسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، والتي يُعطى البرلمان حقّ الإشراف الفعلي عليها من خلال إعطائه صلاحيةَ منحها الثقة وحجبها عنها جزئياً أو كلياً.
- تكريس فصل حقيقي بين السلطات، وضمان مواطنة متساوية حقيقية بين السوريين، بحيث يكون السوري مساوياً للسوري بغض النظر عن القومية أو الدين أو الطائفة أو الجنس، وبما يضمن تثبيت الحقوق الثقافية كاملةً لجميع قوميات الشعب السوري بمن فيهم الكرد السوريون.
- صيغة جديدة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، تجعل منهما أداتين في تمكين الشعب من السلطة، بحيث يمارس السوريون سلطتهم ابتداءً من مناطق سكنهم، ووصولاً إلى اختيار السلطات المركزية.
- قانون الانتخابات البرلمانية نسبيّ وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة، ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية، وبتكريس الهوية الوطنية الجامعة.
- اعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية.
- بالتوازي، يتم إنشاء غرفة ثانية ضمن البرلمان، يتم إنتاجها عبر الانتخاب من المناطق، وتكون امتداداً مركزياً، للسلطات الشعبية اللامركزية في المناطق.
- ضمان استقلال القضاء عن السلطات التنفيذية والتشريعية، واستقلاله خصوصاً عن وزارة العدل.
- ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمّالي بما فيه من حقّ تظاهر وإضراب بأوسع أشكاله، وفتح قنواتَ التأثير الجماهيري على جهاز الدولة ووضعه تحت الرقابة الشعبية الدائمة.
- بناء الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية، وإعطاء الحكومة حقّ مراقبتها ومحاسبتها عبر القضاء المستقلّ.
- ضمان حقوق التفكير والتعبير وإيقاف كلّ أشكال القمع والاعتقال التعسّفي، وتحديد شروط فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية بثلاث حالات فقط: «الكوارث الطبيعية، حالة الحرب، الحرب على الفساد الكبير».
- قانون إعلام يضمن حرية تعبير التيارات الوطنية المختلفة عن نفسها، ويضمن تعبير المجتمع عن نفسه بأعلى مصداقية.
- قانون أحزاب عصري يكرس الهوية الوطنية الجامعة، ويمنع قيام أحزاب على أسس دينية أو طائفية، وفي الوقت نفسه لا يقيد حرية العمل السياسي، وحرية إنشاء الأحزاب وعملها.
- التخلُّص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة، بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها.

د. الجانب الثقافي

يشكل الجانب الثقافي بأبعاده المختلفة، حاملاً أساسياً من حوامل الهوية الوطنية للمجتمع، ولصياغته صياغة صحيحة ينبغي الاستفادة من العناصر التقدمية في النتاجات الثقافية والنظرية لشعوب العالَم، وتراثها الحضاري الإنساني، عبر تكييف هذه العناصر لمصلحة

تطوير ثقافتنا المحلّية وإغنائها، ونبذ العناصر الرجعية أيّاً كان مصدرها، محلّياً أو أجنبيّاً. وهذا يتطلّب التصدّي لمهمّتين متكاملتين ومتوازيتين:

المهمة الأولى – قراءة نقديّة معاصرة لتراثنا الثقافي المحلّي، بعيداً عن أمراض العدمية «مثل التنكُّر للانتماء» وأمراض الجمود العقائدي «مثل التحجُّر الثقافي الرافض لأيّ تجديد».

والمهمة الثانية – نقد النظريات والأنماط الثقافية الهدّامة والإقصائية والعنصرية، وخاصة تلك التي لطالما شكّلت جزءاً من البنيان الفوقي للعَولمة الليبرالية الجديدة، وأداةً للهيمنة الأمريكية–الغربية، وتبريرات لتطبيع الفاشية والصهيونية، تحت مسمّياتٍ متنوّعة مثل «ما بعد الحداثة» و«المركزية الأوروبيّة» وغيرها.

- إحياء التراث الشعبي الحقيقي لسورية كجزء من منطقة غنية تاريخياً وحضارياً، هي منطقة الشرق العظيم بتنوعها الغزير والغني وبإرثها المشاعيّ العميق.
- تكريس الهوية الوطنية الجامعة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة.
- يتحمل جهاز الدولة دوراً أساسياً في توجيه السياسات التعليمية في عموم البلاد، بما يخدم بناء الهوية الوطنية الجامعة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن عليه مسؤولية تأمين التعليم المجاني لكافة المراحل، وبأعلى المستويات وأفضلها، والذي يشكل مولداً أساسياً لواحدة من أهم القيم المطلقة في الاقتصاد السوري؛ الكفاءات المتعلمة. وتتضمن هذه المهمة رعاية المعلمين والمدرسين وتقديرهم حق قدرهم، بالمعنى المالي والاجتماعي. كما أن الإنفاق الاجتماعي الذي تقوم به الدولة على التعليم هو جزء من عملية إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، وأي تخفيض لذلك الإنفاق، هو عملية سرقة مباشرة من الأجور لمصلحة أصحاب الأرباح.
- كما يتحمل جهاز الدولة مسؤولية أساسية في رعاية مختلف الفنون ودعمها، من أدب ومسرح وموسيقى وغناء ودراما وفن تشكيلي وغيرها، والخروج من فن السلطة إلى فن الشعب؛ أي القطع مع المراحل التي كانت تجري فيها محاولات قسر الفن وتقييده ليكون خادماً للسلطة، وباتجاه فن يكون خادماً للشعب ولنمائه الفكري والروحي.
- رعاية ثقافة الطفل من خلال ضرورة وجود إنتاج ثقافي خاصّ للطفل السوري «مسرح عرائس– مجلات– قناة متخصّصة».
- إعادة الاعتبار للرموز الوطنية الجامعة ضمن الوعي الاجتماعي، وخاصةً عند الأطفال وفي العملية التربوية؛ لأن السلطات المتعاقبة في سورية منذ الاستقلال وحتى الآن، عملت على تهميش تلك الرموز، وحتى الإساءة إليها، وخاصة رموز الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي، وهي الرموز التي تشكل نقطة الانطلاق المشتركة في بناء سردية وطنية وهوية وطنية مشتركة، تخدم الشعب السوري ووحدته أولاً، وليس هذه السلطة أو تلك.
- تدعيم دور الثقافة في تخطّي الأزمة ونتائجها الكارثية وخاصةً النفسية والاجتماعية منها.
- إيقاف عملية التدمير المستمرة للإرث والتراث والذاكرة التاريخية لسورية، بحواملها المادية والثقافية، وتفعيل المحاسبة الصارمة ضد أي تعد عليها.
- توثيق الكتاب السوري ونشره إلكترونياً، وإعادة أرشفة المكتبات الوطنية إلكترونياً ونشر أرشيفها للعموم.
- التعامل مع التراث بفروعه المختلفة كميزة مطلَقة، باعتباره تراثاً سورياً وحمايتُه واستثماره على هذا الأساس.
- توثيق كل ما يتعلق بالتراث فيلمياً «صوت وصورة» لحمايته باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء مكتبة وثائقيّة لهذا الغرض، بالإضافة إلى مواقع الكترونية ومنتديات إلكترونية خاصّة لنشره.

هـ. قضية المرأة

تتاجر المنظمات الدولية وفروعها المحلية، وعدد من الاتجاهات السياسية الليبرالية، بقضية المرأة بشكل مستمر ومنافق منذ عشرات السنين، محاولة فصل قضية المرأة عن قضايا مجتمعها الاقتصادية– الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، بغية تحويلها إلى قضية شكلية يكون التناقض فيها هو بين النساء والرجال، وليس بين النساء والمجتمع ككل من جهة، وبين منظومات النهب والقمع المحلية والدولية.

يناضل حزب الإرادة الشعبية من أجل تحرّر النساء العاملات بسواعدهن وأدمغتهن، ويرى قضية المرأة قضيةً طبقية بامتياز، تناضل من أجلها الرفيقات والرفاق جنباً إلى جنب.

إنّ عمل كثير من المنظّمات النسويّة البرجوازية في سورية على تفسير الظُلم الواقع على المرأة بعيداً عن ارتباطه بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية التابعة ببنيانها التحتي والفوقي، هي محاولة للتَّعمية عن العدوّ الطبقي الواضح. كما أنّ عزل قضية المرأة عن غيرها من القضايا لا يؤدّي فقط إلى إضعافها، بل إلى الفشل في تفسيرها، وبالتالي الفشل في تحقيق التغيير العادل الذي تَنشُدُه.

إنّ من أخطر ما تعمل عليه الأجَنْدة النيوليبرالية للنخَب العالمية، هو الهجوم الشَّرِس على كلّ أشكال التضامن الاجتماعي بما فيها العائلة. إنّ الحرمان القَسريّ لعموم المفقَرين والمضطهَدين من العائلة، والعمل على تعزيز مفاهيم «الفردانيّة» و«الأنواع الجَنْدَريّة»، كلُّ ذلك يؤدّي إلى تفكيك وتشظية المجتمعات، وبالتالي إنهاء سبل توحُّدها وعَملِها المنظَّم ضدَّ مضطَهِديها.

ويبرز في هذا الإطار اتجاهان متطرِّفان في التعامل مع قضيّة المرأة؛ أحدُهما يتبنّى الأجَنْدة النيوليبرالية، بينما الآخر، وفي إطار ردّ الفعل– غير الواعي غالباً– يلجأ في إطار الدفاع عن النفس إلى أشكال متطرِّفة من المحافظة والتقييد. إنّ الاتجاهَ الإنساني والثوري في التعامل مع قضية المرأة هو اتجاه يسعى لمنع تفتيت العائلة، والاستفادة منها بوصفها أداةً من أدوات تماسك المجتمع في ظلّ عمليات التذرير الشامل. ولكن في الوقت نفسه، فهو اتجاهٌ لا يقدِّسُ شكلَ العائلة القائم ويغمض عينَيه عن مشكلات هذا الشكل، وعلى الخصوص منها المظلوميّات المحقّة التي ما تزال قائمة للمرأة وللأطفال على حدّ سواء.

في الخصوصية السورية، فإنّ أبرز النقاط التي ينبغي تحقيقها على وجه السرعة في قضية المرأة هي ما يلي:

1. تزداد في سورية نتيجة لسنوات طويلة من الأزمة، وتجريف البلاد من سكّانها الحاجة الماسّة لكلّ الخبرات للانخراط في إعادة بناء البلاد. إنّ الأخلاقيات الإجرامية تجاه المرأة في مكان العمل، التي راكمتها سنوات الأزمة في ظلّ غياب القانون خاصة في القطّاع الخاص، وانتشار اقتصاد الظل، جعلت استغلال المرأة يتضاعف ليشمل ليس فقط استغلال قوّة عملها.. بل امتهان كرامتها بوصفها أنثى، تاركاً أمامها خيارَ الاستسلام للأمر الواقع، وما يحمله ذلك من آلام نفسية وظلم إنساني، أو العزوف عن العمل وما يحمله ذلك من خسارة مجتمعية. وعليه فإنّ تطوير قوانين عمل تحمي المرأة هو ضرورةٌ ديمقراطية ووطنية واقتصادية بامتياز.
2. كما أن الاختلال في التناسب بين الرجال والنساء ضمن التركيبة الاجتماعية الناتج عن الأزمة، وضع النساء في ظل ظروف عمل شديدة الصعوبة، بما في ذلك ضمن أعمال خطرة متعددة، ودون أي حماية أو تعويضات أو حقوق. كذلك، ولئن كانت هجرة العقول مشكلةً مرتبطة بالاستعمار الحديث تطالُ كلا الجنسين، إلا أنّ أسباباً مضاعفة مضافة إلى كلّ أسباب هجرة الشباب السوري، تزيد قوى النبذ للقوى العاملة النسوية في سورية، وتشمل عدم ضمان بيئة عمل صحية خالية من التحرّش والتعامل بدونيّة مع النساء. وفي هذا السياق لا بدّ من قوانين تنصف المرأة العاملة في قضايا التحرّش في العمل وتحميها من التسريح، وآليات عمل تتيح تطوُّرَها الوظيفيّ بشكل عادل.
3. إعادة النَّظر في كامل المنظومة القانونية، بما في ذلك الدستور وقانون الأحوال الشخصيّة، بما يؤمِّن مساواةً كاملة بين المرأة والرجل. وإعطاء المرأة السورية الحقَّ في منح الجنسية لأطفالها، ولا سيّما بعد موجات الهجرة واللجوء التي رافقت الأزمة السورية.
4. تربية الأطفال وتنشئتهم وتعليمهم هي مسؤولية مشتركة لكلٍّ من الرجل والمرأة والمجتمع ممثلاً بجهاز الدولة؛ ما يعني أنّ توفير دُوْر رعاية وحضانة الأطفال المجّانية، والتعليم المجّاني بكلّ مراحله، هو مسؤولية المجتمع– الدولة، وهو حقٌّ ينبغي تثبيته دستورياً وواقعياً.

حزب الإرادة الشعبية يسعى إلى التحوُّل إلى الطليعة الواعية المنظَّمة للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم

رابعاً: الحزب

حزب الإرادة الشعبية يسعى إلى التحوُّل إلى الطليعة الواعية المنظَّمة للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم في سورية.

وهو كحزب يعمل على لعب دوره الوظيفي– التاريخي، هذا الدور الذي يعني تأكيد قدرته على التحكُّم الواعي بالعمليات الاقتصادية– الاجتماعية الجارية في البلاد وتوجيهها لمصلحة تلبية مصالح الجماهير الشعبية.

ويبني الحزب نشاطه على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية، التي تعني أوسع ديمقراطية حين نقاش القرار قبل اتخاذه، وأعلى مركزية بعد اتخاذ القرار من أجل تنفيذه.

إنّ المركزية والديمقراطية هما وجهان لعمليّة واحدة مترابطة ديالكتيكياً، وهذان الوجهان لا ينفيان بعضهما، بل يتطلّبان بعضَهما بعضاً، إنّ توسيعَ الديمقراطية الحزبية داخلياً هو الذي يعطي المركز القدرةَ على القيادة بأعلى مستوياتها انضباطاً ومركزيةً.

إنّ الحزب هو أداةٌ لتنفيذ البرنامج السياسي، وهو ليس هدفاً بحدّ ذاته. مما يتطلّبُ الحرصَ عليه وبناءه والحفاظَ عليه وتطويرَه الدائم كي يستطيع أن يقوم بالدور المنوط به.

وهو إنْ كان مدعوّاً ليكون طليعةً للجماهير الشعبية فهو ليس بديلاً عنها، فهو منظّمُ نضالاتها الذي يقدِّم لها المثل والنموذج في التضحية ونكران الذات والشجاعة وتقديم مصالح المجتمع على كلّ المصالح الأخرى.

إنّ المركزية الديمقراطية في الظروف الملموسة لنشاط الحزب في البلاد تعني:

- وجود مركز واحد يقود الحزب على نطاق البلاد.
- التزام الأقلية بقرارات الأكثرية.
- التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات الأعلى.
- ديمقراطية انتخاب القيادات دورياً على مختلف المستويات.

إنّ أشكال تنظيم الحزب لصفوفه وهيئاته مرنة، وتخضع للظروف الملموسة، ويحدّدها النظام الداخلي، وهدفها تأمين أعلى فاعلية للحزب في المجتمع.

إنّ الحزب سيظلّ يسعى كي يكون الوريث الحقيقي والشرعي لكلّ نضالات الوطنيين والثوريّين في سورية خلال القرن العشرين، وهو استمرار لهذه النضالات التي قام بها عشرات الآلاف من المناضلين.

إنّ حزب الإرادة الشعبية سيستند إلى كلّ الإرث النضالي في تاريخ الشعب السوري مطوِّراً إيّاه للوصول إلى حزب مبدئيّ ومرن، قويّ وذكيّ محافظٍ على المبادئ وقادرٍ على إبداع الحلول.

مسودة مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية

المقدمة

حزب الإرادة الشعبية هو حزب الطبقة العاملة السورية وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم وهو يناضل لتحقيق مصالحهم الوطنية والطبقية، من خلال العمل لتطبيق برنامجه السياسي الوطني والاقتصادي– الاجتماعي والديمقراطي. ويهدف الحزب إلى بناء نظام سياسي واجتماعي جديد يلغي كل أشكال استغلال أو اضطهاد الإنسان للإنسان، ويؤمن الحاجات المادية والروحية للمجتمع عبر أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي ويضمن الحريات السياسية والديمقراطية التي تكفل أكبر مشاركة للجماهير الشعبية في الحياة السياسية. ويعمل على حماية الاستقلال الوطني والتصدّي للمخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة والعالم، والنضال من أجل تحرير جميع الأراضي المحتلّة.

إن حزب الإرادة الشعبية هو ثمرة للتاريخ النضالي لآلاف الوطنيين والثوريين السوريين على مر عقود طويلة، ويشكّل امتداداً لهذا التاريخ، ويستند إلى أهم منجزاته الفكرية والمعرفية والسياسية، ويعمل على تطويرها.

يتبنى حزب الإرادة الشعبية الاشتراكية العلمية، ويسترشد بها، وهو يعمل على تطبيقها آخذاً بعين الاعتبار ظروف بلادنا وخصائصها التاريخية، وكذلك التجربة التاريخية للحركة الثورية العالمية، مستفيداً من أفضل ما أنتجته تلك التجربة. ويتبنّى الحزب مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم.

الفصل الأول ـ العضوية

يمكن لأي مواطن يتمتع بالجنسية السورية وأتم الثامنة عشرة من عمره ومتمتع بحقوقه السياسية والمدنية وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة وغير منتسب إلى حزب آخر أن يكون عضواً في تنظيم حزب الإرادة الشعبية، وتكون العضوية على مستويين: العضو الناشط والعضو المؤيد.

العضو الناشط

هو الذي يحقق الشروط التالية:

1. الموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.
2. العمل ضمن إحدى الهيئات المكونة للحزب.
3. دفع اشتراك مالي دوري بنسبة «2%» من الدخل الفعلي، ويتم تحديد قيمة الاشتراك بالاتفاق مع الهيئة الحزبية على ألا يقل عن 5000 ل.س شهرياً.

الجهة المعنية بمنح صفة الناشط للعضو الحزبي، أو سحبها منه، هي لجنة المحافظة على أساس تحقيقه للشروط أعلاه وعلى أساس استمارات تقييم تصدر عن رئاسة المجلس المركزي للحزب، وتتم عملية منح الصفة وإعادة تقييمها بشكل دوري بقرار يصدر عن المجلس المركزي وتحت رقابة المحكمة الحزبية.

العضو المؤيد

هو الذي يحقق الشروط التالية:

1. الموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.
2. المشاركة في نشاطات الحزب ضمن معدل وسطي هو مرة واحدة في الشهر.
3. تقديم دعم مالي وفق نظام خاص يقره المجلس المركزي للحزب.

للناشط الحق في الترشح والانتخاب، أما المؤيد فله الحق في الانتخاب فقط.

آلية الانتساب

يتقدم الراغب بالعضوية إلى إحدى الهيئات المكونة لتنظيم حزب الإرادة الشعبية في منطقته بطلب، وتبت بالطلب لجنة المحافظة في مدة أقصاها شهران، وعلى الهيئة التي تلقت الطلب أن تضع رأيها فيه قبل رفعه للجنة المحافظة.

الفصل الثاني ـ الهيئات المكونة لحزب الإرادة الشعبية

وتنقسم إلى:

أولاً: الهيئة الاستشارية العليا

ثانياً: الهيئات التنفيذية

ثالثاً: المحكمة الحزبية

رابعاً: الصلاحيات المشتركة للهيئة الاستشارية العليا والمجلس المركزي

أولاً: الهيئة الاستشارية العليا

وهي هيئة يتم انتخابها من المؤتمر العام، ومهامها هي المصادقة على قرارات رئاسة المجلس المركزي، أو الطلب من رئاسة المجلس إعادة النظر بالقرارات التي لا يوافق عليها.

في حال لم توافق الهيئة الاستشارية العليا على أحد القرارات يحق لها أن تطلب من الرئاسة إيقاف تنفيذه، وعلى الرئاسة أن تستجيب لهذا الطلب لحين انعقاد المجلس المركزي للبت بهذا القرار.

تقدم الهيئة الاستشارية العليا اقتراحات إلى المجلس المركزي ورئاسته والمكاتب التابعة له.

تنتخب الهيئة رئيساً لها في أول اجتماع تعقده.

تسمي الهيئة الاستشارية العليا مندوباً عنها أو أكثر يحضر اجتماعات المجلس المركزي ولهم الحق في مناقشة جميع القضايا.

يحضر رئيس الهيئة الاستشارية العليا اجتماعات هيئة الرئاسة، وله الحق في مناقشة جميع القضايا.

تشرف الهيئة الاستشارية العليا على عمل مركز دراسات قاسيون وعلى المدرسة الحزبية.

يمكن للهيئة الاستشارية العليا أن تشكل مكتباً لها من بين أعضائها لمتابعة العمل بين اجتماعين لها، ويمكنها أن تسمي مندوبين عنها في المحافظات إن رأت ضرورة لذلك.

ثانياً: الهيئات التنفيذية

المجموعة القاعدية

وهي نوعان:

أ– مجموعة الناشطين:

وهي المنظمة القاعدية لتنظيم حزب الإرادة الشعبية. وتتكون في القرى والأحياء والبلدات والمعامل والمنشآت والجامعات، وتضم الأعضاء الناشطين. وتشكلها لجنة الدائرة. أو لجنة المحافظة في حال عدم وجود لجنة دائرة. ولا يقل عددها عن /5/ أعضاء كحد أدنى، والحد الأعلى مفتوح. ويمكن أن توجد في الحي أو القرية أو المعمل أو المنشأة أو الجامعة أكثر من مجموعة.

تجتمع المجموعة دورياً وتضع برامج عمل لها. وتنتخب أميناً لها ومكتباً عند الضرورة. «لا يتجاوز عدد أعضائه /5/ أعضاء» مهمته

متابعة تنفيذ القرارات والدعوة للاجتماعات والنشاطات التي تقرها المجموعة، وتعقد المجموعة اجتماع محاسبة سنوياً وتعيد انتخاب أمينها ومكتبها. وتقدم تقارير دورية عن عملها إلى لجنة الدائرة.

ب– مجموعة المؤيدين:

وهي مجموعة تضم الأعضاء الذين تنطبق عليهم صفات المؤيد ضمن الدائرة وتجتمع بشكل دوري وتقاد بشكل مباشر من لجنة الدائرة أو من تكلفه بذلك، وتتكون مجموعة المؤيدين من /5/ أعضاء كحد أدنى والسقف مفتوح. تضع لجنة الدائرة برنامج عمل لهذه المجموعة بشكل يتناسب مع إمكانياتها.

لجنة الدائرة

تُحدث الدائرة باقتراح من لجنة المحافظة وبقرار من المجلس المركزي للحزب، شرط أن تضم /15/ ناشطاً على الأقل، و/100/ عضو مؤيد كحد أدنى كقاعدة. ويُنتخب أعضاء لجنة الدائرة كل سنتين «بموجب لائحة تمثيلية تصدر عن مجلس الحزب»، ويشارك بالانتخاب الأعضاء الناشطون والمؤيدون.

تنفذ اللجنة المهام السياسية والجماهيرية والنشاطات المختلفة التي يضعها المؤتمر العام والمجلس المركزي ولجنة المحافظة، وتنفذ الخط السياسي في نطاق عملها وتهتم بمصالح ومطالب الجماهير والنضال من أجلها، وتقود عمل مجموعات الحزب في منطقة عملها. وتقدم تقارير دورية عن عملها إلى لجنة المحافظة.

- تجتمع دورياً وتضع برنامج عمل لها وتنتخب أميناً لها ومكتباً عند الضرورة. ولا يجوز أن تزيد المدة بين اجتماعين عن أسبوعين. وتعقد الدائرة مؤتمراً سنوياً بدعوة من لجنة الدائرة، ويدعى إليه أعضاء المجموعات القاعدية من ناشطين ومؤيدين، يتم فيه تقييم عمل المنظمة ككل وعمل لجنة الدائرة ومحاسبتها ووضع برنامج العمل للسنة التالية. في المؤتمر السنوي الأول للدائرة بعد المؤتمر يتم طرح لجنة الدائرة للثقة، فإن لم تنلها تجري انتخابات جديدة لتشكيلها، وفي المؤتمر السنوي التالي تجري حكماً عملية انتخابات جديدة للجنة الدائرة. تنتخب اللجنة أميناً لها، ومكتبها إن وُجد.

لجنة المحافظة

مهمتها العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر العام وقرارات المجلس المركزي وتنفيذ المهمات السياسية والجماهيرية المختلفة الخاصة في مجال عملها. والمستندة إلى الخط السياسي، وقيادة عمل لجان الدوائر. تشرف اللجنة على الصندوق المالي المتكون من الاشتراكات والتبرعات لديها ولدى لجان الدوائر والمجموعات.

تجتمع دورياً وتنتخب أميناً ومكتباً لها مهمته متابعة القرارات بين اجتماعين للجنة. ولا يجوز أن تزيد الفترة بين اجتماعين للجنة عن أسبوعين. يُنتخب أعضاء هذه اللجان من بين أعضاء المؤتمر العام للمحافظة.

مؤتمر المحافظة

وهو أعلى هيئة في المحافظة، ويتشكل من مجموع أعضاء لجان الدوائر وأعضاء المؤتمر العام وأعضاء متممين منتخبين لعضوية المؤتمر العام للمحافظة ويجري انتخاب الأعضاء المتممين في اجتماع عام للناشطين في الدوائر، وتستمر صلاحيات هذا المؤتمر العام مدة سنتين، ويجتمع مرة كل سنة على الأقل، يقيّم فيها نشاط لجنة المحافظة ويعيد انتخابها.

المجلس المركزي

وهو الهيئة المنتخبة من المؤتمر العام مباشرة والمخولة بقيادة العمل بين مؤتمرين متتاليين، وهي مسؤولة أمامه، وتقدم تقاريرها إليه.

ينتخب المؤتمر العام مباشرة أعضاءَ مجلس الحزب المركزي بعد أن يحدد العدد المطلوب، مراعياً كل المواصفات المطلوبة بالكادر.

يجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن دعوته لاجتماع استثنائي من رئاسة المجلس.

- يضع خطة عمل له لتنفيذها مدة استمراريته، ويقود العمل بكل المجالات.
- ينتخب رئاسة له، ويقرر عدد أعضائها.
- ينتخب أمناء المجلس ويحدد عددهم واختصاصاتهم. كل أمين مجلس مسؤول عن مجال عمله بشكل كامل. ورئاسة المجلس مسؤولة عن متابعة أعمال الأمناء بين اجتماعي مجلس، وكل أمين يقدم تقريره إلى الرئاسة.
- المجلس هو الذي يملك صلاحية تشكيل وتسمية الدوائر باقتراح من لجنة المحافظة.
- * يعيد تقييم الأعضاء الناشطين قبل انعقاد المؤتمر، وفق نظام يقره، ويصدر المجلس استناداً لذلك بطاقات عضوية للناشطين.
- يُصدر اللائحة التمثيلية للمؤتمر العام، ويُشرف على الانتخابات.

رئاسة المجلس المركزي

هي الهيئة التي ينتخبها مجلس الحزب المركزي، ويكلفها بممارسة صلاحياته بين اجتماعين له وهي مسؤولة أمامه وتقدم تقاريرها إليه.

تشكل الرئاسة من ضمن أعضائها لجنة لقيادة العمل اليومي، وظيفتها التنسيق بين المجلس والرئاسة والهيئات الاستشارية والمحكمة الحزبية، ومتابعة العمل اليومي في مختلف المجالات.

المؤتمر العام

وهو أعلى هيئة قيادية في الحزب. يقر ويعدّل برنامج الحزب ونظامه الداخلي، ويقرر السياسة العامة المتبعة.

يقر ويعدل الوثائق والتقارير المقدمة إليه من مجلس الحزب المركزي والهيئات الأخرى، وتستمر صلاحياته سنتين.

يقرر عدد أعضاء مجلس الحزب المركزي، وينتخبه ويخوله قيادة العمل في جميع المجالات بين مؤتمرين متتاليين.

يقرر عدد أعضاء المحكمة الحزبية وينتخبهم.

ويقر ويعدل تقاريرها وقراراتها.

يقرر عدد أعضاء المجلس الاستشاري وينتخبه. ويقر ويعدل تقاريره وقراراته.

الفترة بين انعقاد مؤتمرين متتاليين يجب ألا تزيد عن سنتين، وينعقد المؤتمر العام بموجب قرار مجلس الحزب المركزي، استناداً للنظام الداخلي واللائحة التمثيلية. كما يمكن دعوة المؤتمر العام بشكل استثنائي من مجلس الحزب المركزي «بالأكثرية المطلقة» من عدد أعضاء المجلس.

ثالثاً: المحكمة الحزبية

مهامها:

مراقبة تطبيق النظام الداخلي في كل الهيئات، خاصة فيما يتعلق بشروط العضوية وواجبات الأعضاء وحقوقهم والعقوبات وانعقاد المؤتمرات والرقابة على انتخاب الهيئات والمندوبين.

النظر والبت في شكاوى الأعضاء والهيئات بما في ذلك العقوبات وتعتبر قراراتها نافذة.

تقدم المحكمة تقريراً عن عملها وعن سير تطبيق النظام الداخلي في المنظمات والهيئات للمؤتمر العام، ويحق لها تقديم اقتراحات لتعديل النظام الداخلي فيما يتعلق بها وبنظام عملها.

ترسل المحكمة ممثليها إلى المؤتمرات العامة للمحافظات وتشرف على تطبيق اللوائح الانتخابية في عمليات الانتخاب والتصويت وتتأكد من سلامتها وشرعيتها، وتدرس تقارير ممثليها للمؤتمرات والانتخابات وتصادق على نتائجها.

تنتخب رئيساً ونائباً.

يحق للمحكمة تعيين ممثلين لها في المحافظات لدى لجان المحافظات ويكونون مسؤولين أمامها فقط.

تشكل المحكمة لجنة رقابة مركزية برئاسة أحد أعضائها، ويمكنها تشكيل لجان رقابة فرعية بشكل دائم أو مؤقت.

رابعاً: الصلاحيات المشتركة للهيئة الاستشارية العليا والمجلس المركزي

تنحصر في اجتماع خاص لكل من المجلس المركزي للحزب والهيئة الاستشارية العليا الصلاحيات التالية:

أ– الإقرار النهائي لموعد المؤتمر العام للحزب.

ب– الإقرار النهائي لمسودات الوثائق والتقارير المقدمة للمؤتمر العام للحزب.

ت– الموافقة النهائية على إقامة تحالفات سياسية أو الانضمام إليها أو الخروج منها.

الفصل الثالث ـ العقوبات

إن جميع الأعضاء الذين لا يطبقون قرارات المؤتمر العام ومجلس الحزب المركزي، أو يخرقون النظام الداخلي والانضباط الحزبي، أو يهملون واجباتهم باعتبارهم أعضاء في تنظيم الحزب، تتخذ بحقهم عقوبات من الهيئات التي ينتمون إليها، أو من الهيئات الأعلى. ويحق للعضو المعاقب أن يتقدم باعتراض للمحكمة الحزبية، في حال عدم موافقته على العقوبة، شرط أن يلتزم بها إلى أن تبت المحكمة في الأمر.

العقوبات المطبقة بحق الهيئات:

1– توجيه الملاحظة. 2– التنبيه. 3– التأنيب. 4– حل الهيئة. 5– حل كل المنظمة.

العقوبات بحق الأعضاء:

1– التنبيه. 2– التأنيب. 3– التجريد من المسؤولية. 4– التوقيف المؤقت عن العمل الحزبي. 5– الفصل. 6– الطرد.

تنفيذ العقوبات

يحق للهيئة التي ينتمي إليها الرفيق أن تتخذ عقوبة بحقه، ويحق له الاعتراض أمام المحكمة.

يحق للهيئة الأعلى أن تتخذ عقوبة بحق رفيق في هيئة أدنى وفي حال عدم موافقة الهيئة الأدنى على العقوبة يحق لها اللجوء للمحكمة التي يعتبر قرارها نافذاً.

يحق للهيئة الأعلى اتخاذ عقوبة بحق هيئة أدنى منها، وإذا لم توافق الهيئة الأدنى على العقوبة يحق لها الاعتراض للمحكمة التي يعتبر قرارها نافذاً.

في حال حل الهيئة المنتخبة، على الهيئة الأعلى في حال عدم موافقة الهيئة الأدنى على الحل أن تلجأ لدعوة المؤتمر العام «في حالة لجنة المحافظة»، واجتماع أعضاء المجموعات القاعدية «في حالة لجنة الدائرة»، وفي حال عدم موافقته تلجأ للمحكمة ويكون قرارها نافذاً.

تحصر قرارات الطرد بالمحكمة الحزبية بعد اقتراح الهيئات المعنية.

الفصل الرابع ـ المالية

تتكون موارد الحزب من:

اشتراكات أعضائه على أساس النسبة المقررة من دخلهم في اللائحة التنظيمية.

لا تصرف أموال الحزب إلا على الأنشطة التي تضبطها الوثيقة البرنامجية ونظامه الداخلي وتقرها هيئاته القيادية.

تقدم الهيئات الدنيا تقارير مالية ربعية للجان المحافظات، وتقدم لجان المحافظات تقريراً مالياً سنوياً لرئاسة المجلس المركزي.

الفصل الخامس- أحكام عامة:

1– يشترط في وجود أي رفيق ضمن أي هيئة من هيئات الحزب التنفيذية، عدا المجموعات القاعدية، ألا يزيد عمره عن 70 عاماً.

2– لا يتطلب الوجود ضمن الهيئة الاستشارية العليا أو المحكمة الحزبية تحقيق أي شرط عمري.

3– يشترط في صحة تكوين المجلس المركزي للحزب أن يشغل نصف عدد مقاعده على الأقل الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين «18– 35» عاماً.

«القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

تكتسب القضية الكردية، في ظلّ الأوضاع المتأزمة في سورية والمنطقة عموماً، أهميةً متزايدة؛ فهي من جهة تتعلق بحقوق شعب أصيل يشكّل جزءاً لا يتجزأ من جغرافيا هذه المنطقة وتاريخها ومستقبلها، شأنه شأن سائر شعوبها. ومن جهة أخرى، فإن قضيته تتعرض لمحاولات متعدّدة لتوظيفها، بالاستناد إلى ما راكمته العقود الطويلة من احتقانات، لتتحول إلى صاعق لتفجير صراعات ثانوية جديدة، تضر بالشعب الكردي نفسه وبمجمل شعوب المنطقة، وتصب في مصلحة تجار الحروب الداخليين والخارجيين.

تهدف هذه الوثيقة «الموضوعات» إلى طرح رؤية بديلة تُسهم في معالجة القضية الكردية معالجةً حقيقية، تقوم على رؤية مبدئية لحق تقرير المصير، وتستند إلى التعاون والتآخي والاندماج الطوعي لشعوب المنطقة، بما يحقق الإنصاف والعدل ويضمن الحقوق، وفي الوقت نفسه، يقطع الطريق على محاولات تحويل القضية الكردية إلى ورقة ضغط أو أداة ابتزاز ضمن المشروع الأمريكي الذي يسعى لإنتاج الفوضى وإعادة التحكم بمسارات تطور دول المنطقة، بما يخدم استراتيجيته في صراعه مع منافسيه الدوليين على حساب عذابات ودماء مجمل شعوب المنطقة، وبما يغطي على انسحابه الاضطراري القادم من مجمل المنطقة.

بهذا المعنى، ورغم أن هنالك محاولات أمريكية– «إسرائيلية» لاستغلال القضية الكردية ضد الشعب الكردي نفسه، وضد مجمل شعوب المنطقة، فإن حلاً ديمقراطياً عادلاً لهذه القضية، على المستويات الكلية والجزئية، يمكنه أن يتحول إلى أداة هامة في توحيد شعوب المنطقة، وفي ضمان استقرارها، وتحصينها ضد مخططات الفوضى والتخريب.

صدرت النسخة الأولى من هذه الوثيقة مطلع عام 2016، ولكن الأفكار الأكثر جوهرية ضمنها، وخاصة فكرة الشرق العظيم والتآخي بين شعوبه، وكونه إقليمياً اقتصادياً واحداً يسمح التعاون بين شعوبه بإنهاء مشروع الشرق الأوسط الأمريكي–«الإسرائيلي» التفتيتي التخريبي، قد تمت صياغتها بشكلها الأولي منذ عامي 2003 و2004 ضمن عمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي السوري تيار قاسيون، واليوم تثبت الحياة صحة هذه الأفكار وينضم لها المزيد والمزيد من القوى الحية في سورية والمنطقة؛ ولعل التفاهم الكردي التركي لإحلال السلام داخل تركيا، مثال مهم وملموس على ذلك، وسيكون من شأنه إن اكتمل أن يمهد الطريق لازدهار يعم شعوب المنطقة، بالضبط عبر وضع الأساس المادي والثقافي لنسف مشروع الشرق الأوسط الأمريكي– «الإسرائيلي».

1- مقدمة:

● تعد القضية الكردية واحدة من أعقد المسائل المعلّقة تاريخياً، بفعل عوامل خارجية وداخلية متعددة. وتمتلك هذه القضية سمات خاصة بها، من بين أهمها أنها ليست مسألة محلية فحسب، بل وهي أيضاً إقليمية ودولية، وتحتاج تالياً إلى حل شامل يضمن الاستدامة؛ لأن الحلول الجزئية، على أهمية وضرورة الدفع باتجاهها حيث يمكن، لن تُكتب لها الديمومة دون حل شامل.

* يعود مستوى التعقيد العالي في القضية الكردية إلى عدة عوامل بينها ثلاثة عوامل أساسية: «– المشاريع الدولية في المنطقة منذ سايكس بيكو، –سياسات الأنظمة الحاكمة في الدول الأربع، ومشكلات نموذج الدولة التابعة وموقعها في التقسيم الدولي للعمل. – الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها الحركة الكردية». هذه العوامل بتفاعلها وتشابكها تحكمت باتجاه تطور القضية الكردية خلال القرن الماضي، وإغفال أي منها في قراءة هذه القضية في المنعطف التاريخي الراهن سيؤدي الى استنتاجات خاطئة، وبالتالي وضع مهام خاطئة، فهذه العوامل هي فعالة أيضاً في ظروف اليوم.

● تلجأ الإمبريالية ضمن محاولاتها التنفيس عن أزمتها الخانقة، إلى استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي، عملاً بالسياسة القديمة الجديدة «فرق تسد»، ولكن على مستوى أعلى، بهدف تفتيت المفتت وتقسيم المقسم عبر المشروع المسمى «الشرق الأوسط الجديد».

* الحل الديمقراطي الشامل للقضية الكردية، على أساس أخوة الشعوب والمصالح المشتركة لدول وشعوب منطقتنا، يتناقض تناقضاً تناحرياً مع مشاريع «الفوضى الخلاقة» و«الشرق الأوسط الجديد» و«اتفاقات أبراهام».

● استثمرت الإمبريالية، وبشكل تصاعدي خلال العقود الماضية، في الفوالق الطائفية، عبر حرب الخليج الأولى، وغيرها من الحروب، بما في ذلك الاقتتال الداخلي في عدة بلدان من منطقتنا. وأنتجت تنظيمات فاشية دينية طائفية متطرفة من شاكلة «القاعدة» و«داعش» وأمثالهما في منطقتنا.

* ورغم استمرار محاولات الاستثمار في الفوالق الطائفية وفي التنظيمات المتطرفة، والتي ما تزال خطيرة ومدمرة، خصوصاً في سورية، إلا أن وقائع جديدة خلال العقد الماضي، دولية وإقليمية، قد ضيّقت حدود وإمكانيات هذا الاستثمار؛ ابتداءً من ظهور صيغة أستانا التي ضمت كلاً من تركيا وإيران وروسيا، ومن ثم التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، وجملة المصالحات التي جرت بين تركيا ومصر ودول الخليج العربي، وبين إيران ومصر، وارتفاع الخطر والتهديد الأمريكي–«الإسرائيلي» لهذه الدول جميعها، أنظمةً وشعوباً، وفي الوقت نفسه، التحسن المتصاعد في العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول مع كل من الصين وروسيا... كل ذلك كان من شأنه أن خلق حالة من التقارب الموضوعي بين هذه الدول، وقلّص إلى حد بعيد من إمكانيات اللعب على الفالق الطائفي.

* التقلص الموضوعي في قدرة الإمبريالية على الاستثمار في الفالق الطائفي، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، جعل مركز ثقل محاولاتها التخريبية ينزاح بشكل أكبر باتجاه محاولة الاستثمار بالفوالق القومية، ما زاد من أهمية حل القضية الكردية حلاً عادلاً لقطع الطريق أمام محاولات استخدامها للتفجير.

● إن طبيعة ووتيرة تفاقم الأزمة الرأسمالية، كمنظومة وبنية، ووصولها إلى أفق مسدود، إلى جانب المآلات الموضوعية للتحولات الجارية التي ستنهي عهود الهيمنة الإمبريالية، باتت تؤكد مجدداً على صحة المقولات السابقة حول انتهاء عصر الدول القومية، باتجاه صيغ أكثر رقياً وتكاملاً، تحقق المصالح الحقيقية والمشروعة لشعوب الأرض.

● هذه الحقائق لا تلغي أهمية النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التمييز كافة الممارسة بحق أي شعب من شعوب منطقة الشرق العظيم والعالم، ومن بينها الشعب الكردي.

● بهدف الطرح على النقاش العام والإغناء، يعرض المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية السوري رؤيته لهذه القضية المركبة والمعقدة بصيغة موضوعات تهدف إلى الإسهام في صياغة موقف وطني وأممي مبدئي، يقطع الطريق على الطروحات الإقصائية التمييزية أو الانعزالية أو التقسيمية، سواء من الإمبريالية، أم من ضيقي الفكر القومي كلهم، أياً كانت اصطفافاتهم.

الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاصمة، في ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل

2- الأزمة الرأسمالية الشاملة والمخارج الإمبريالية

● الأزمة الحالية العاصفة بالمراكز الإمبريالية هي أعمق أزمة في التاريخ، والمخرج منها لا يمكن أن يكون كالسابق، عبر التوسع الأفقي لرأس المال، إن كان بالقوة أو عبر الوسائل الاقتصادية، لأن هذا التوسع وصل إلى أقصى مدى له.

● الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاصمة، في ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل حيث لم تعد واشنطن القوة رقم1 الآمرة الناهية في العالم.

● تواصل الإمبريالية المأزومة استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي في محاولة للوصول إلى «الشرق الأوسط الجديد» عبر التركيز بالسياسات والإعلام السائد على جعل الصراعات الثانوية صراعات رئيسية.

● جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «««حزب الإرادة الشعبية حالياً»» في 2010/11/26 أن «حدود سايكس– بيكو الإمبريالية... يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها»

● تقوم الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، بإعادة انتشار وتموضع قواتها، في سياق انسحابها من المنطقة لأن وصول هذه القوات إلى أقصى مدى في انتشارها مع تكاليفها الباهظة لم تعد قادرة على أداء دور الثكنة المتقدمة لحماية المصالح الإمبريالية بشكل مباشر. ولكنها ضمن محاولتها الاحتفاظ بالتأثير والتحكم عن بعد، تسعى الإمبريالية الأمريكية لترك المنطقة في حالة من الفوضى والاقتتال لعقود مديدة من الزمن، بغية كبح منافسيها الكبار، وإطالة عمرها في خضم أزمتها الخانقة.

● الصراع الأساسي المستمر إلى اليوم هو الصراع بين قطب الإمبريالية وقطب الشعوب، وثمة أشكال وأمثلة عديدة لدى الشعوب والبلدان على رفض ولفظ النموذج الرأسمالي المتوحش في التطور، نتيجة استحالة التوافق مع عدوانيته الناجمة عن الضيق المستمر لهامش ربحه.

● الإمبريالية في حالة تخبط حول المخرج المحتمل أمامها، مما أدى وسيؤدي إلى انقسامات حادة سياسية واجتماعية، في داخل المراكز الرأسمالية والإمبريالية ذاتها، والأدلة والمؤشرات على ذلك أكبر من أن تحصى.

● الإمبريالية أصبحت اليوم أمام طريقين لا ثالث لهما، يعكسان الصراع الداخلي بين الأجنحة والتيارات داخل المراكز الإمبريالية، ولاسيما في واشنطن:

– إما انهيار حاد وسريع في حال اعتمادها خيار القوة المباشرة السافرة.

– أو تراجع تدريجي وسلس مع اعتمادها خيار القوة الناعمة التي تتضمن أشكالاً من القوة المباشرة.

● ما يجري في منطقتنا اليوم هو حالة مركبة من هذين الخيارين، عنوانه «صراع الحضارات» إضافة لـ«الفوضى الخلاقة»، وأداته الأساسية المستحدثة مؤخراً لهذه الغاية هي تنظيم «داعش»، الذي باتت تتمظهر إمكانية انحساره لأسباب ذاتية وموضوعية، دولياً وإقليمياً ومحلياً.

● إن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما، هما «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى الفاشية بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها، تضاف إلى محاولاتها الاستمرار في فرض وتثبيت نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، بما يشكله من حصان طروادة لها داخل البلدان المستهدفة.

* «داعش»، بوصفه أحد الأذرع الفاشية الجديدة لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجرامي العالمي، هو الأداة الأولى الدينية– الطائفية للتفتيت، وهو إن بات غير كاف للوصول إلى الهدف، فلا مانع لدى تلك الأوساط من اختراع أداة ثانية.

● الأداة الثانية في جعبة الاحتياطيات القذرة لدى القوى الإمبريالية هي إثارة الفوالق القومية في المنطقة لضرب شعوب المنطقة ببعضها البعض، داخل الدول نفسها، وبما يؤدي إلى تفجير إقليمي شامل، وهنا تجري محاولات متعاظمة لاستغلال بقاء «القضية الكردية» غير محلولة حتى الآن.

● لينين كان مع حق تقرير المصير مبدئياً. وعندما انتقدته الزعيمة الشيوعية الألمانية روزا لوكسمبورغ بأنه طرح غير عملي، قال: «فليكن، لكنه مبدئي، ولكل حادث حديث». وجاءت الممارسة اللينينية اللاحقة لتؤكد على أن لينين إنما ترك الموقف العملي كي يصاغ حسب ضرورات النضال ضد الإمبريالية ولصالح تآخي الشعوب.

● إن دموع التماسيح التي يذرفها الغرب بغزارة اليوم على الكرد هدفها إجهاض حق تقرير المصير الحقيقي، لمصلحة استنبات نزعات انفصالية، جزئية، وأحادية الجانب، واستفزازية، لا تحل القضية الكردية، وتضر في الوقت ذاته بالكرد أنفسهم وبالمصالح العميقة لمجمل شعوب منطقة الشرق العظيم.

3- مشتركات شعوب الشرق العظيم

● تشكل المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً عملياً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري منذ أكثر من ألف عام وإلى أوائل القرن العشرين. وقد سبق أن أخذ هذا الفضاء الموضوعي سابقاً شكل امبراطوريات ودول شاسعة ظهرت في هذه المنطقة تاريخياً والتي كانت سمات علاقات شعوبها مع بعضها الانفتاح والتماهي جغرافياً وسياسياً واجتماعياً.

● الشعوب في هذه المنطقة متآخية، والأساس في علاقاتها هو التاريخ المشترك والتكامل في حين أن الطارئ المفروض استعمارياً عليها كان التباعد والتفكك، المنافي لخط السير الموضوعي باتجاه الاندماج والتكامل والتوحد.

● إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يجمع سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي مثلاً، حيث ثمة:

– تكوين نفسي– قيمي– اجتماعي– عاطفي متشابه.

– ثقافةٌ قواسمها المشتركة كبيرة.

– تاريخ نضال مشترك في وجه الاستعمار، بشكليه القديم والجديد، والإمبريالية، ولاسيما الأمريكية ومشاريع هيمنتها.

– ثمة نضال اقتصادي واحد موضوعياً، لأنها بحد ذاتها إقليم اقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة، أي يتمتع بموارد بشرية وطبيعية كافية لتكامله واكتفائه الذاتي واستقلاله عن بقية الأقاليم والمراكز الاقتصادية، «وللعلم فإن أعداد الأقاليم المشابهة على مساحة العالم لا تتجاوز 5– 6 أقاليم».

● بفعل عوامل الضغط الخارجية المستمرة منذ أوائل القرن العشرين وعوامل التجاذب الداخلية، فإن هذه المنطقة قابلة للتقارب والتكامل والتوحد، اقتصادياً وحتى سياسياً.

4- القضية الكردية قضية إقليمية

● الكرد في منطقة شعوب الشرق العظيم يتوزعون بشكل رئيسي في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسورية. ونحن أمام مشكلة عامة، عابرة للحدود السياسية القائمة، وإن كانت تتجلى في كل دولة حسب واقعها الملموس.

● إن عمومية المشكلة تفترض تحديد العوامل المشتركة بين مختلف الدول في هذا الفضاء الجغرافي السياسي الممتد، من قزوين إلى المتوسط.

● إن الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل، هي موضوعياً رأسمالية تابعة، أي أن هذه البلدان «تتطور» تحت مطرقة النهب الاستعماري الجديد.

● تتعرض شعوب هذه البلدان لنهب مزدوج، عالمي لصالح المراكز، ومحلي لصالح الوسيط البرجوازي الكمبرادوري المحلي مع السوق العالمية.

● خلق هذا النهب المزدوج ولا يزال متلازمة «النهب– القمع»، كإحدى خصائص التطور التاريخي لهذه البلدان، لأن النهب الفاحش والمزدوج فيها يتطلب على الدوام أن يتوازى مع القمع الحامي لمصالحه.

● يشكل التمييز القومي جزءاً من هذه العملية، حتى تستمر عملية تغذية جيوب قوى رأس المال المحلي من جهة، ولخلق المزيد من تراكم الثروة في المراكز من جهة أخرى.

● تعمد الرسم الاستعماري لخرائط المنطقة من خلال اتفاقية سايكس– بيكو إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة للانفجار تلقائياً في أية لحظة، ومن بينها قضية الحقوق القومية للكرد.

● البلدان المعنية جميعها تتسم ديموغرافياً، بالتنوع الثقافي «القومي، الديني، الطائفي الخ» بما يعبر عن غناها الحضاري من جهة، وإمكانية الاشتغال عليها من جهة أخرى لعرقلة التطور التاريخي الموضوعي.

● الرأسمالية الطرفية البدائية المتخلفة وبحكم متلازمة «النهب– القمع» لم تستند إلى ذلك الغنى الحضاري، لدفع التطور التاريخي الاقتصادي– الاجتماعي، السياسي إلى الأمام، بل ذهبت عكس ذلك تماماً، وخصوصاً مع تكريسها لسياسات اللبرلة الاقتصادية في العقود الأخيرة، وباتت تشترك مع سياسات الخارج التقليدية القائمة على «فرق تسد»، في النيل من الكثير من المشتركات الموضوعية، بين مكونات الطيف الاجتماعي لدى شعوب المنطقة.

5- سمات وخصائص القضية الكردية

● القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

● تعد القومية الكردية من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي. وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات في أماكن وجودها، منعتها سياسات الدول الغربية، والتفاعلات الداخلية لتلك السياسات، من تشكيل دولتها القومية الخاصة، حيث لم يسمح الاستعمار التقليدي المباشر في حينه بوجود دولة كردية مستقلة، بل تعمد إبقاءها مشكلة مفتوحة.

● الفضاء السياسي والجغرافي للقضية الكردية– حتى ما قبل التحولات في ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد بفعل الأزمة الرأسمالية العامة والشاملة– هو دول الرأسمالية الطرفية، حيث النهب المزدوج والتفاوت الطبقي الحاد والمستوى المتدني من الحريات السياسية، مضافاً إليها ظلم قومي تكرس مع التقسيمات الاستعمارية، ولم ينته في ظل ما اصطلح عليه بالدولة الوطنية.

● القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكونها. وإن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال من أربع بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربع، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائماً.

● الحامل الاجتماعي للمشروع القومي الكردي ليس البرجوازية. وكانت الحركة القومية الكردية على الدوام محكومة بعوامل أساسية عديدة، أبرزها طبيعة القوى الاجتماعية التي ترفع شعارات المشروع الكردي، والتحولات الطارئة عليها في المراحل المختلفة والبلدان المختلفة، وتأثرها بالتحولات الدولية، وبظروف تطور البلدان الأربعة، العامة والخاصة، كل على حدة.

● وللمقارنة فإن الشعوب الأوربية في القرنين الثامن والتاسع عشر، على سبيل المثال شكلت دولها القومية في ظل تحول البرجوازية من طبقة بذاتها إلى طبقة من أجل ذاتها، وبادرت إلى تشكيل سوقها، أو دولها القومية.

● مع تراجع الحركة الثورية العالمية، وصيغة الدولة الوطنية، وتهديدها بمشاريع التفتيت الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي، تراجعت القوى الثورية والتقدمية الكردية وصعدت في بعض الأماكن قيادات ضعيفة الارتباط بالمصالح العميقة للجماهير الكردية العريضة أو بأحسن الأحوال ضعيفة التجربة السياسية والنضج الفكري الضروري حتى لو تمتعت بروح الإقدام والتضحية.

● اليوم، مع تراجع الإمبريالية وحلفائها التقليديين والتابعين لهؤلاء الحلفاء، ينفتح الأفق مجدداً أمام الحلول الحقيقية للقضايا القومية في المنطقة وإحداث الفرز المطلوب في القوى الاجتماعية والسياسية الحاملة للقضية الكردية، وطروحاتها، بحيث يجري تجاوز الشكل التقليدي الانعزالي الانفصالي التفتيتي المتوافق مع المصالح الإمبريالية، نحو التوافق مع المسار الطبيعي لحركة شعوب منطقة الشرق العظيم باتجاه تكاملها وحل مشاكلها على أساس قواسمها المشتركة أعلاه.

● ومع تفاقم أزمة الإمبريالية التي تضع مستقبل ظاهرتها نفسه على طاولة البحث الجدي، وسعيها المحموم نحو التفتيت، ينبغي تقييم مدى رجعية أو تقدمية المشاريع القومية الضيقة.

● من الواضح أن ظروف التحول في ميزان القوى الدولي الجديد الجاري اليوم، والذي يشهد تراجعاً إمبريالياً وأمريكياً أصبحت تسمح من حيث المبدأ بوضع مسألة حقوق تقرير المصير وتكامل ووحدة شعوب الشرق العظيم كلها، طوعياً وبالتراضي، واستناداً إلى القواسم المشتركة على طاولة البحث الجدي وبقوة.

● إن من شأن ذلك أن يبني تكتلاً بشرياً، سياسياً واقتصادياً، رئيسياً جديداً في العالم، يحل ضمناً القضايا القومية، جملة وتفصيلاً، لمختلف الشعوب، بطريقة تخدم مصالحها هي، وليس المصالح الإمبريالية.

● من الحقائق الثابتة أن شكل تطور الدولة الوطنية خلق عبر التراكم التاريخي مستوىً معيناً من العيش المشترك والاندماج بين القوميات المتعددة في الشرق، لا يمكن لأي حل حقيقي للقضية الكردية أن يتجاهله.

6- القضية الكردية والأجندات المختلفة

● في ظرف الانعطاف التاريخي الراهن تشهد القضية الكردية اهتماماً متعاظماً، ويطالها الاستقطاب الحاصل في المواقف السياسية حول القضايا جميعها.

● يمكن تلمس ثلاثة مواقف حول هذه القضية، بغض النظر عن الدعاية الإعلامية السياسية المرافقة لتطور الأوضاع:

1– استمرار عقلية إنكار وجود قضية كردية بأساليب ملتوية من مختلف أنظمة الدول التي يوجد فيها الكرد، وبعض النخب السياسية والثقافية، بما فيها أحياناً تلك المحسوبة على بعض المعارضات. وتحاول تلك الأنظمة والنخب في ظل الاستقطابات الإقليمية والصراع الدولي القائم والأزمات المتفجرة في المنطقة استخدام القضية الكردية إما كورقة ضغط بينية أو تسويفها تحت ستار الحفاظ على وحدة البلدان ومنع التفتيت، علماً بأن مجمل السياسات المتبعة، بما فيها إدارة الأزمات، تسهم في وضع أسس ومقدمات أي تفتيت محتمل، منشود أمريكياً.

2– حاولت بعض النخب الكردية خلال العقد الماضي، اتخاذ خطوة في الفراغ من خلال التلويح بـ«الاستقلال»، بأي ثمن كان، تحت راية الحق القومي المشروع. ورغم أنه قد جرى التراجع عن هذه الخطوة، إلا أنها طرحت على طاولة البحث أسئلة جدية عن إمكانية تحقيق ذلك الاستقلال المفترض وجديته واستقراره المفترض؛ حيث جرى الدفع باتجاه هذه الخطوة في حينه بغض النظر عما يمكن أن يحدثه مثل هذا الإجراء من طرف واحد في ظل الحالة التاريخية الراهنة، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار التبدلات السريعة المحتملة في مواقف القوى الغربية الداعمة والمحرضة على اتخاذ هذه الخطوة، والتي تحاول مواصلة سياسة احتواء القوى والأطراف الإقليمية جميعها وتغذية نزاعاتها البينية والتحكم بها.

– يشتغل الموقف الامريكي عملياً على تغذية الموقفين السابقين، بدرجات متباينة ومتناوبة بينهما حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية باللحظة الدولية المعنية.

3– الموقف الآخر الذي تعبر عنه هذه الوثيقة، موقف يُقِرّ بحق تقرير المصير، من حيث المبدأ، ويرى تجسيده الملموس في الإطار الجذري والشامل والمتكامل والاتحاد فيما بين شعوب وقوميات المنطقة كلها، أي الاندماج الطوعي، كمخرج واقعي، باعتباره حلاً يلجم خطرين يهددان الحقوق القومية كلها للشعوب، بما فيها الكردي: خطر إنكار الحق على أصحابه، وخطر توظيف هذا الحق لصالح أجندات دولية بشكل كيانات مصنعة ومجتزأة وقسرية، تتعارض مع كل من المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة، ومع المسار الموضوعي للتطور العالمي ومستقبله. وإن هذا الموقف لا يعني بحال من الأحوال صرف النظر عن ضرورة مواصلة النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التفرقة والتمييز بأشكالها كافة الممارسة بحق الكرد، أياً كانت أماكن انتشارهم.

● إن «الاستقلال»، تحت يافطة حق تقرير المصير أو أي شكل مخفف آخر، وإعلان «دولتهم الخاصة»، يضع الكرد وبشكل مباشر تحت ضغط وابتزاز قوى إقليمية ودولية، وفي أحسن الأحوال يجعل القضية الكردية ساحة لتصفية حسابات هذه القوى.

● إن تمرير أي شكل من أشكال الجنوح نحو الانفصال حالياً في ظل التوازنات الإقليمية والدولية غير المستقرة سيؤدي إلى:

– صراع كردي – كردي

– صراع كردي – عربي

– صراع كردي – تركي

– صراع كردي – إيراني

● هذا يعني أن الأمور ستتعقد وسيُدفع بالكرد للكفر بحق تقرير المصير بعد حين، وسندخل مرحلة صراع ثانوي صرف.

● الطرح الذي يقدمه بعض ضيقي الأفق القومي الكردي باتجاه إقامة كيانات صغيرة سيؤدي إلى حجب الحق عن باقي الكرد في بقية البلدان، الذين يشكلون أكثرية الكرد.

7- تقرير المصير ضمن وحدته

● يستمر تبلور ميزان القوى الدولي، نحو تكريس انتهاء العالم أحادي القطب «الأمريكي الذي كان سائداً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي» وبروز العالم متعدد الأقطاب «الروسي/ الصيني/ الهندي/ بريكس وقطب الشعوب أساساً»، حيث تشهد المنطقة والعالم صراع وتناقض مشاريع جيوسياسية عالمية كبرى يقوم بعضها على محاولات تكريس الهيمنة في حين يقوم بعضها الآخر على النِدّية والتكامل والمنفعة المتبادلة، ضمن مساعي تثبيت كسر الهيمنة الأمريكية.

● إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الإمبريالية الاستعمارية برمتها.

● إن الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة

تشكل المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً عملياً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري

ومقولات صراع الحضارات الأمريكية يتمثل في غَدْ السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد.

● إن اتحاد شعوب الشرق العظيم يقوم على التفاهم الطوعي بين جميع شعوب المنطقة، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها وغير قادرة على تمرير مخططاتها كالسابق.

● لا ينبغي الاكتفاء بما يسمى حق تقرير مصير الكرد الجزئي جغرافياً، بل ينبغي العمل لتقرير المصير والسيادة لشعوب المنطقة كلها، بمن فيهم الكرد كلهم بمختلف أماكن وجودهم في البلدان الأربعة.

● إن الأشكال أو الخطوات الانفصالية، أحادية الجانب، ستكون معرقلة لهذا المسار الموضوعي بحكم الصراعات الثانوية التي ستحدثها.

● الشكل العملي لتنفيذ هذا الحق يتعلق بشكل تغير وتطور موازين القوى الدولية والإقليمية اللاحقة وبحجم الأزمات في كل بلد.

● لن يتبلور هذا الحق ويدخل حيز الوجود إلا ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بشكل يعمق تآخيها ويوحد نضالها ضد الإمبريالية عدوة كل الشعوب.

● أي أن تنفيذه على الأرض له علاقة بتفاهم واتحاد العرب والكرد والترك والفرس والقوميات الأخرى كلها المتآخية عبر التاريخ والتي يجب أن تصل إلى مستوى أعلى من التآخي في الدفاع عن حقوق بعضها البعض.

* الاتجاه نحو تشكيل تكتلات إقليمية قائمة على تقاطع المصالح، هو اتجاه موضوعي يزداد قوة يوماً وراء الآخر، والدافع نحوه هو التحولات الجارية في موازين القوى الدولية، والتي تهدد كل الدول المنفردة من جهة، وتدفعها من جهة أخرى للبحث في محيطها عن الدول التي يمكنها التحالف معها لتحقيق الدفاع المشترك بينها عن المصالح وعن الاستقرار... ولأن بلدان الشرق العظيم واقعة تحت أكبر تهديد وجودي في ظل عمليات التخريب الأمريكي «الإسرائيلي» المتصاعد، فإنها مرشحة بقوة باتجاه التكتل والبحث عن التقاطعات والمشتركات فيما بينها، وهو أمر بدأ يظهر بشكل أكثر وضوحاً خلال السنوات القليلة الماضية، كما سبق أن أشرنا. وهذا كله يصب في موضوعة اتحاد شعوب الشرق العظيم، ويعززها، ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ.

* إن صيغة الاستقلال السياسي كشكل من أشكال إنفاذ الحق في تقرير المصير، ينبغي أن تجيب عن السؤال التالي: هل ما يزال من الممكن في عالمنا اليوم، تحقيق استقلال سياسي حقيقي ضمن حدود الدولة القومية كما كان الأمر في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؟ هل يمكن لاستقلال سياسي شكلي أن يكون استقلالاً حقيقياً في ظل غياب الاستقلال الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي إلخ؟ هل من طريق لتحقيق أي استقلال سياسي حقيقي في عالم اليوم دون الاستناد إلى فكرة الإقليم الاقتصادي المتكامل، وإلى التكتلات الإقليمية وحتى الدولية؟ هذه الأسئلة بمجموعها، تسمح بوضع الحق المبدئي بتقرير المصير موضعه الصحيح، بوصفه أداة من أدوات إنصاف الشعوب وفتح الأفق أمام ازدهارها ونموها، وتسمح أيضاً بالتأكيد مجدداً على أننا بتنا في عصر لا يمكن فيه إنفاذ حق تقرير المصير لشعب من الشعوب دون تآخٍ حقيقي وتعاون بين الشعوب كلها ضمن منطقته.

● إن تقرير مصير شعوب المنطقة، وحل قضاياها العالقة بما فيها القضية الكردية، لن يكون ناجزاً وحقيقياً ما لم يكن مرتبطاً عضوياً بوحدة مصيرها.

● إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية- المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً، والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بآن واحد.

● إن أفضل صيغة لحق تقرير المصير للشعب الكردي في المرحلة الانتقالية الراهنة، تكمن في أن يكون الشعب الكردي في قلب المعركة إلى جانب الشعوب الأخرى، من أجل عملية تغيير جذرية لكامل البنية السابقة، وما أنتجته من قهر اجتماعي وقومي، باتجاه شكل من أشكال الاتحاد القائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وليس جعلها أداة توتير جديدة، من خلال أوهام الدعم الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

● مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تصبح مفهومة الغاية الأمريكية من الدفع باتجاه قيام كيانات كردية صغرى تحدث صراعاً عنقودياً وشبكياً في المنطقة.

8- سورية ضمن النماذج المطلوبة

● الكرد في سورية جزء لا يتجزأ من الشعب السوري بتاريخه ونضاله ومنتوجه الحضاري وصراعه الطبقي والسياسي.

● على قاعدة وحدة مصير الشعب السوري فإن المطلوب في سورية ليس ديمقراطية مكونات دينية وعرقية وطائفية، بل ديمقراطية مكونات سياسية عابرة للأديان والقوميات والطوائف والمذاهب تقود صراعاً سياسياً اجتماعياً على قاعدة برامج سياسية شاملة.

● تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع عبر «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات.

● يضع هذا النموذج موضوعياً الكل في مواجهة الكل، لا على أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأمر طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي يشتت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، ويدخلها في أتون معركة ليست معركتها بالأصل.

● إن الدخول بهذه المعركة يعيق بالتالي التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا «النموذج الديمقراطي» في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

● تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طرداً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل كرد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها.

● إن مصلحة الكرد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بتحقيق مهمة توحيد السوريين عبر حل سياسي شامل يتضمن مؤتمراً وطنياً عاماً شاملاً كامل الصلاحيات، توضع على طاولته كل المشكلات العالقة وتدرس بشكل مشترك ويتم التوافق على حلولها والمخارج منها، بما يفتح الطريق إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة.

● يعتبر الصراع الجاري، في سورية وعليها، في جزء منه صراعاً على النموذج الديمقراطي اللاحق لدول المنطقة ولسورية التي ستخرج من أزمتها الراهنة.

● إن نجاح نموذج حل الأزمة السورية سياسياً وسلمياً وتحقيق غايات هذا الحل المتمثلة في وقف العنف ووقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة ووقف الكارثة الإنسانية ومعالجة تداعياتها وصولاً إلى تحقيق متلازمة مكافحة الإرهاب، أياً كانت مصادره، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، سيطبع بطابعه التطور اللاحق لدول المنطقة وأزمات العالم.

إن مواجهة المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم تحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاح تلك المواجهة أو فشلها يترتب عليها خيارا البقاء أو الفناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً، بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية، وهو ما لا يمكن للشعوب الحية والقوى الحرة أن تقبل به!

في حزب الإرادة الشعبية، نقف بصلابة مع الحقوق المشروعة للكرد السوريين، ومع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة، وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية. ونحن مع رفع الظلم عنهم، مثلما نحن مع حقوق الشعب السوري ومع رفع الظلم عنه ومع حقه بالعيش الكريم. ومن الخطأ لدى بعض القيادات الكردية أن تعتقد أن قضاياها مفصولة عن قضايا عموم الشعب السوري..

إن قضية الكرد السوريين يجب ألّا تلقى اهتمامهم هم فقط، بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة، وإن مصلحة ونضال هؤلاء من أجل حقوق الكرد، يجب ألّا تقل عن نضال الكرد أنفسهم، فهذه القضية هي جزء من القضية الديمقراطية العامة في البلاد.

مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الإمبريالية

■ من مشروع موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» نشرت هذه الوثيقة بنسختها الأولى في آذار 2016، وخضعت بعد ذلك لعدد من التعديلات والتطويرات خلال السنوات التي

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0937847921
السويداء	كنان دويعر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسن المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	انور ابوحامضة	0947360151

دير الزور الرقة	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770